

## مهنة العمل الاجتماعي في مجال الدفاع الاجتماعي

واحدى نبيلة : أستاذة محاضرة أ

كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الجزائر 2

تاريخ قبول المقال: 2018-04-12

تاريخ إرسال المقال : 2018-03-05

ملخص

يعتبر كل من الرخاء والأمن والاستقرار من ضروريات حياة الإنسان، وهي لا تقل أهمية عن الاحتياجات الأخرى كالغذاء والملبس والمأوى. هاته الضروريات مجتمعة تستقي أهميتها من أن بانعدامها لا يستطيع الإنسان أن يقوم بممارسة حياته اليومية بشكل ملائم شأنها في ذلك شأن الاحتياجات الفسيولوجية الأساسية. وهي بهذا المستوى من الأهمية التي تحظى بها تشكل مجتمعة ركائز وأركان مثلث فكري لا يمكن فصلها عن بعضها لقوة العلاقة الجوهرية بينها والتي يدور حولها مسمى وطموحات أي مجتمع ينشد التطور الحضاري والتنمية المستدامة. ما يعني أن انعدام هذه الضروريات من أمن واستقرار إنما هو راجع بالدرجة الأولى إلى ظواهر عديدة تدخل في عداد المشكلات الاجتماعية نظرا لما ينجر عنها من نتائج تعود بالضرر على الفرد والمجتمع على حد سواء والتي من بينها الانحراف والجريمة.

ومن خلال نظرية أبراهام ماسلو "Maslow Abraham - والتي تعد من أولى النظريات المهمة لتفسير سلوك الإنسان وهي في الوقت ذاته من أكثر النظريات السوسولوجية شيوعا وقدرة على تفسير السلوك الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته المختلفة لأنها تختص في ميدان نمو الإنسان وتطلعه لحياة أفضل - وحسب سلم الحاجات الذي احتوته هذه النظرية، فبعد أن يشبع الإنسان حاجاته الفسيولوجية، تبدأ في الظهور على الفور مجموعة جديدة من الحاجات والتي يمكن تصنيفها داخل فئة حاجات الأمن والسلامة والطمأنينة؛ حيث يؤدي هذا النوع من الحاجات دور المنظم الوحيد لسلوك الإنسان إلى درجة أن تفقد جميع الأشياء أهميتها في نظره أمام شدة إحساسه بهذه الحاجة وأهميتها القصوى في حياته.

فالأمن مثله في ذلك مثل الحرية لكن بمعناها الإيجابي؛ فقد أصبحت حاجة الإنسان للأمن والاستقرار مثل حاجته للحرية وبأكثر إلحاح من أي وقت مضى. وانطلاقاً من كون الحرية تتطلب الوعي الحقيقي والإرادة الواعية والممارسة الفعلية، ناهيك عن ضرورة توفر شروط موضوعية -والتي لا يمكن للحرية أن تتحقق بدونها والتي من أهمها أمن الإنسان واستقراره في المجتمع- فتحقيق الأمن يتطلب بدوره جهوداً كبيرة وإرادة قوية وتنظيراً مؤسسياً وممارسة فعلية، متطلبات تجمعها تحت لواء مهنة العمل الاجتماعي في مجال الدفاع الاجتماعي للتصدي لكل الانحرافات والجرائم التي من شأنها أن تعيق تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء في المجتمع.

إن الموضوع الذي نحن بصدد التطرق إليه بشكل أوسع من خلال أسطر هذه المداخلة، تجوّه وتعتريه العديد من التساؤلات والمفاهيم والمصطلحات المتداخلة والمتراكبة ترابطاً عضوياً، تشكل مجتمعة إشكالية هذه المداخلة، والتي سنحاول التطرق إليها كل على حده وذلك طبقاً للترتيب المعتمد لهذه الأسئلة: بداية ما هو مفهوم الدفاع الاجتماعي، أين يكمن الفرق والتشابه بين مفهومي الانحراف والجريمة، وما هي دواعي التداخل الموجود بين كل من مهنة الخدمة الاجتماعية والعمل الاجتماعي، وأخيراً كيف يمكن لمهنة العمل الاجتماعي أن تكون الحل الأنجع الذي يمكن أن ينتهجه الدفاع الاجتماعي لتحقيق الأمن والاستقرار ومواجهة الجريمة والانحراف؟

**الكلمات المفتاحية:** الدفاع الاجتماعي، الجريمة، الانحراف، العمل الاجتماعي.

## Abstract

Security and stability are essential to human life and are just as important as other needs, such as food, clothing and shelter. They are essential necessities without which man can not properly practice his daily life. Which means that the lack of these necessities of security and stability is primarily due to the many phenomena that are social problems because of the resulting consequences of harm to both the individual and society, including deviation and crime

According to Maslow Abraham's needs ladder, and through his theory, which is one of the first theories to interpret human behavior, which is at the same time one of the most widely used theories and the ability to interpret human behavior in its quest to satisfy its various needs because it is specialized in the field of human growth and aspiration for a better life. The human needs are filled with physiological needs. A new set of needs that can be categorized within the category of safety and security needs begins to emerge immediately.

This need in human life plays the role of the sole regulator of his behavior to the point that losing all things is important to him in view of his sensitivity to this need.

Security is the same as freedom, but in its positive sense, and thus the need for security and stability, such as the need for freedom, is more urgent than ever. Since freedom requires true awareness, conscious will and actual practice, not to mention the need for objective conditions that freedom can not achieve without which the most important of which is human security and stability in society, achieving security requires great efforts, strong will and actual practice. Social action in the field of social defense to address all deviations and crimes that would impede the achievement of security and stability in society.

The chosen subject is answered by many questions. It is an open word for this intervention. We will try to address it individually, in accordance with the order adopted for these questions: the beginning of what is the concept of social defense, deviation and crime, the profession of social work.

## مقدمة

يعد الانحراف والجريمة من أبرز المشكلات الاجتماعية التي لازمت المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، طيلة حياتها، وذلك اعتباراً من أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، فهو يعتمد في بقائه واستمراره على التفاعل مع غيره، والذي يحاول من خلاله إشباع حاجاته المختلفة مسلح في ذلك بالآمال والطموحات والأحلام من جهة وبالأطماع المشروعة وغير المشروعة. وقد يواجه في هذه العملية صعوبات وعراقيل قد تحول دون عملية الإشباع، ما قد يعرضه للقيام بأفعال وسلوكيات غير سوية توضع في خانة الانحراف أو الإجرام.

كما وتعد الجريمة والانحراف، في ذات السياق، من أهم المشكلات الاجتماعية التي تحاول الحكومات والمجتمعات التصدي لها بشتى الطرق وأنجعها، لأنها تمثل -جملة وتفصيلاً- عدواناً عليها فهي خروج عن القيم والمعايير التي يرتضيها المجتمع وفي نفس الوقت تهدد أمنه واستقراره. فهي في هذا وذاك توصف بالوباء والذي يمثل وصفا صادقا على مدى انتشارها خاصة في الوقت الراهن بحيث تلونت وتعددت ملامحها وتغيرت أنماطها أكثر من أي وقت مضى ولم تعد الاعتداءات تستهدف النفس والمال فقط بل طالت المعلومات وهو ما أصبح يعرف حالياً على الساحة الدولية بالجريمة المعلوماتية وموازية مع هذه التهديدات نجد قضايا الدفاع الاجتماعي تشغل فكر القائمين على كل المجتمعات، نظرا لتداخلها وتقاطعها مع كثير من القضايا

التي تؤرق المجتمعات، والتي لها تأثير مباشر عليها ذلك أنه كلما زادت حدة الفقر وانخفض مستوى التعليم وتدهورت الأوضاع الصحية، اتسعت بؤر الجنوح وتعاضمت معدلاتها وازدادت فرص التفكك الاجتماعي، اعتبارا من كون الدفاع الاجتماعي يمثل تلك الجهود الإنسانية المخططة لوقاية المجتمع من الانحراف والجريمة وتقديم الرعاية اللاحقة لأولئك المنحرفين والمجرمين وتأهيلهم وتسهيل إدماجهم كأسياء وفاعلين وإيجابيين في مجتمعهم.

## 1- التأطير النظري لمفهوم الدفاع الاجتماعي

### 1-1- مفهوم الدفاع الاجتماعي

يعرف الدفاع الاجتماعي بأنه "مجموعة من المبادئ والقواعد التي تستهدف الدفاع عن المجتمع ككل والدفاع عن أفراد كل على حده بهدف تجنب معوقات التقدم وإزالة عواملها إلى أبعد قدر ممكن".

كما وعرض "رشاد أحمد عبد اللطيف" جملة من المفاهيم الخاصة بالدفاع الاجتماعي نعرضها حصريا من خلال العناصر التالية:

**-المفهوم الأول الذي يركز على كون الدفاع الاجتماعي عملية ومنهاج عمل؛** فهو عملية يقصد بها العمل مع المجتمع ككل و فئاته سواء كانوا من الأسوياء أو المعرضين للانحراف أو الذين ارتكبوا سلوكا يعاقب عليه القانون أو القيم الأخلاقية بالمجتمع. كما يمثل منهاج عمل الهدف منه العمل مع من مارسوا سلوكا انحرافيا أو إجراميا، فهو بالتالي يعمل على الحد من خطورتهم منذ دخولهم المؤسسة الإصلاحية حتى خروجهم للمجتمع كمواطنين صالحين.

**-المفهوم الثاني الذي يركز على كون الدفاع الاجتماعي مدخل عام؛** وهو وفق هذا المنظور يتضمن مداخل فرعية أو آليات عمل ويستهدف العمل مع كل ما من شأنه أن يؤثر على البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع وذلك من خلال جهود البحث والعمل المباشر بهدف الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره.

**-المفهوم الثالث الذي يربط ما بين الجهود الحكومية والأهلية؛** حيث يرى بأن الدفاع الاجتماعي عملية تشارك فيها الجهود الأهلية والحكومية من أجل حماية المجتمع والعمل على الحد قدر الإمكان من السلوك المنحرف أو الإجرام وذلك من خلال جهود منظمة وعملية لكلا الطرفين معا.

**-المفهوم الرابع والذي يركز على الوقاية؛** حيث ترى المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي أن جوهر عملية الدفاع الاجتماعي هو مواجهة المشكلات قبل حدوثها وذلك من خلال توفير أنسب برامج الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية للمفرج عنهم داخل

مجتمعهم الطبيعي وبالتالي الوقاية من عودتهم إلى الجريمة وأيضا الحد من ممارسة السلوك المنحرف من جانب فئات أخرى بالمجتمع. كما يؤكد هذا التعريف من جانب آخر على أهمية المساهمة في كل ما من شأنه أن يعمل على تحسين الحياة المعيشية لأفراد المجتمع وبصفة خاصة الإكثار من البرامج الإنشائية والإنمائية الهادفة إلى تطوير المجتمع من خلال كل هذه التعريفات المقدمة لتوضيح مفهوم الدفاع الاجتماعي يمكننا تصور فكرة أساسية يدور حولها المفهوم في حد ذاته وهي أنه يركز جملة وتفصيلا على مكافحة الإجرام والانحراف من خلال مجموعة من المبادئ والقواعد المنظمة بطريقة ممنهجة تستهدف تحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة بين أفراد المجتمع برمته، بهدف تجنب معوقات التنمية وإزالة عواملها إلى أبعد قدر ممكن. وهذا لا يتأتى إلا من خلال العلاج بعد إنزال العقاب والقصاص على مرتكبها أو الوقاية منها إن أمكن عن طريق التدبير المانع.

## 2-1- فلسفة الدفاع الاجتماعي ومبادئه

### 1-2-1 فلسفة الدفاع الاجتماعي

تقوم فلسفة الدفاع الاجتماعي على أساس أن الانحراف يأتي في الأصل نتيجة عاملين أساسيين وهما على التوالي العامل الذاتي (المرتبط بشخصية المنحرف) والعامل البيئي (الظروف البيئية المحيطة). ومعنى ذلك أن أي نجاح تسعى إليه برامج الدفاع الاجتماعي لا بد أن يتناول هذين الجانبين بالتعديل والعلاج؛

- لا يوجد شيء يتكرر حتى مع تشابه الظروف المصاحبة له لذا وجب على برامج الدفاع الاجتماعي أن تراعي فردية كل حالة والظروف المرتبطة بها؛  
- تنمية شخصية المفرج عنهم عن طريق تقويم وتدعيم ذواتهم. وذلك بتخليصه من أية مؤثرات نفسية ومشاعر سلبية مرتبطة بالشعور بالنقص أو القلق مع العمل على تنمية الاعتزاز؛ والتقدير الذاتي باعتبارها الدعامة التي تولد وتقوي الثقة بالنفس ويمكن للعمل الاجتماعي في هذا الإطار استخدام أساليبه الفنية في ذلك محققا قدرا عاليا من النجاح؛

- أن يتم تفسير السلوك الانحرافي في ضوء فهمنا لطبيعة هذا السلوك واتجاهه مستخدمين في ذلك كل المعارف العلمية وخاصة النظريات التي تقدم رؤية واضحة وشاملة مع تصوير لكيفية المواجهة والعلاج؛

- مساعدة أسرة المفرد عنه على التكيف مع الوسط الاجتماعي الجديد المحيط بها، بما يتضمن عدم انحراف أحد أفرادها أو ارتداد المفرد عنه مرة أخرى إلى الجريمة؛

- المشاركة بفاعلية في تغيير نظرة أفراد المجتمع على المفرج عنه مع التأكيد على إمكانية إصلاحه وأنه سيصبح عضوا نافعا وفاعلا في المجتمع إذا ما وفرنا له الظروف المناسبة لذلك؛

- يركز الدفاع الاجتماعي أساسا على مسؤولية كل أفراد المجتمع بالتعاون مع الحكومة. وهنا يظهر بوضوح أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات في المجتمع (الأسرة، المدرسة، المجتمع المدني...) في المساهمة في الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمفرج عنه وأسرته؛

- يمكن أن تساهم برامج الدفاع الاجتماعي إذا ما تم تقديمها بالصورة المطلوبة في إعداد مواطنين صالحين قادرين على المشاركة في تنمية مجتمعاتهم وتقديمه.

### 1-2-2- مبادئ الدفاع الاجتماعي

نشير في هذا الصدد إلى ما وضعه "فيلبو جراماتيكا" الرائد الأول لحركة الدفاع الاجتماعي ثلاث مبادئ أساسية هي على التوالي:

- وجوب استبدال سياسة العقاب للمنحرف بسياسة الإصلاح والتوجيه لتحقيق تكيف الفرد مع المجتمع ويتم ذلك عن طريق إجراءات الدفاع الاجتماعي التربوية والعلاجية والوقائية؛

- حل المشكلات التي تواجه الأفراد للتقليل من فرص انحرافهم وانزلاقهم نحو الجريمة؛

- ضرورة تحديد إجراءات الدفاع الاجتماعي وفقا لخصائص كل فرد بعد دراسة دقيقة لمعالم الشخصية.

وحددت هذه المبادئ، في مقام آخر، بمجموعة من العناصر نعرضها وفق النوال التالي:

- مواجهة الجريمة تكون على عاتق المجتمع بمختلف هيئاته ومؤسساته المختلفة؛

- هدف هذه المواجهة هو حماية المجتمع من الإجرام والانحراف والأفراد من الانزلاق للجريمة وللانحراف؛

- هذه المواجهة دائما تتطلب متابعة مستمرة لتدابير وإجراءات الدفاع الاجتماعي؛

- تتم المواجهة بالاعتماد على هيئات فنية متخصصة وأفراد مدربين مناسبين وقادرين على القيام بواجباتهم في هذا المجال.

### 1-3- السيرة التاريخية لمجال الدفاع الاجتماعي

لقد بدأ الاهتمام بمجال الدفاع الاجتماعي من خلال برامج رعاية الأحداث المنحرفين الذين يقضون فترة عقوبتهم في إطار الجهود الإصلاحية التأهيلية تمهيدا لإعادة إدماجهم في المجتمع، والذي بدأ بإنشاء أول مؤسسة لرعاية هؤلاء في ولاية

نيوجرسي الأمريكية عام 1818 وفي بوسطن عام 1826 وفي نيويورك عام 1870. كما تم إنشاء أول محكمة للأحداث في شيكاغو عام 1899 لفصلهم عن محاكم جنات الكبار. كما تم وضع نظام المراقبة الاجتماعية من طرف ما عرف بالضابط الاجتماعي عام 1931 فكان هذا بمثابة مجال خصب للعمل الاجتماعي لدراسة أسباب الانحراف ودوافعه. ثم انتقلت الفكرة إلى أوروبا بدء ببريطانيا ثم أخذت دول العالم الثالث بتداول نفس الفكرة، وجاء العمل الاجتماعي على الصعيد العربي في نفس المجال عام 1940 في مصر بالذات عندما أنشأت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية أول مكتب للعمل الاجتماعي في محكمة الأحداث، أقرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بوجوده وأهميته عام 1949 حيث عينت فيه أخصائيين اجتماعيين. وامتد بعدها الاهتمام إلى جهاز الشرطة بتعيين أخصائيات اجتماعيات كباحثات اجتماعيات في جهاز شرطة الأحداث عام 1956 واستعانت محكمة الأحداث ودور الملاحظة والإيداع ومكاتب المراقبة بالأخصائيين الاجتماعيين بشكل اكتملت فيه الصورة عام 1996 عند صدور قرار بضرورة وجود مثل هؤلاء الأخصائيين.

ومنذ بداية الخمسينات أصبحت وظيفة مراقب السلوك في مديريات الشؤون الاجتماعية موجودة في جميع الدول العربية، وإن لم تكن توكل إلى أخصائيين اجتماعيين، حيث لم يكن العمل الاجتماعي موجودا في الجامعات أو المعاهد العليا سوى في القطر المصري، وانتقلت بعدها الفكرة، جملة وتفصيلا، إلى سوريا والأردن ولبنان ثم السعودية ودول الخليج إلى أن أخذت بها دول العالم العربي من خلال الاستفادة من التجربة الفرنسية في هذا المجال.

وتأخذ الممارسة المهنية المتخصصة للعمل الاجتماعي شكلها الواقعي الآن في مؤسسات رعاية الأحداث، وتطورت لتغزو مجالات الدفاع الاجتماعي كالسجون والتشرد والتسول ورعاية الأيتام ومجهولي النسب والتبني والحضانة عند غياب الأم الأصلية. الأمر الذي تبلور في معظم الدول العربية منذ بداية عقد السبعينات من ق. 20.

## 2- مفاهيم على صلة وثيقة بالدفاع الاجتماعي: الانحراف والجريمة

### 2-1- مفهوم الانحراف

يعرف روبرت ميرتون Robert Merton السلوك المنحرف بأنه "السلوك الذي يخرج بشكل ملموس عن المعايير التي أتيحت للناس في ظروفهم الاجتماعية".

فالانحراف إذن، حسب هذا الإسقاط، هو انتهاك للمعايير الاجتماعية المتعارف عليها بصورة تهدد الحياة المستقرة داخل المجتمع، وهو بالتالي يشمل معتقدات وأفعالا وأقوالا قد لا تعتبر جرائم بحد ذاتها، ولكنها تمثل خروجاً على قيم وعادات وتقاليده

الجماعة؛ فهو بهذا يمثل سلوكا خارج بشكل كاف عن موافقة وتوقعات المجتمع. وقد تم تفسير هذا من منطلق منظور الانحراف الذي ينطلق من فكرة أن المجتمع عبارة عن مجموعة من المعايير حول السلوك وتبرز المشكلة الاجتماعية هنا من انتهاكات خاصة للقواعد من قبل أفراد أو جماعات معينة يؤكدون حقهم في التصرف بطريقة تبتعد عن هذه المعايير المحددة مسبقا.

كما وعرف انتوني غدنز Giddens الانحراف بصورة عامة بأنه "يمثل عدم الامتثال أو عدم الانصياع لمجموعة من المعايير المقبولة لدى قطاع مهم من الناس في الجماعة أو المجتمع".

ونجد أن بعض علماء الاجتماع يستخدمون مصطلحات متميعة تعودوا عليها في التعبير عن السلوك الانحرافي مثل: سوء التوافق الاجتماعي، اللااجتماعي، المضطرب، الشاذ والجانح.

فالإشارة إلى الانحراف، حسب هذين الإسقاطين، لا يتعلق بشيء خاص بالسلوك في ذاته وإنما علاقة ذلك بالمعايير الاجتماعية المستخدمة في التقييم بمعنى التوقعات التي يتقاسمها أفراد المجتمع بالنسبة للسلوك الملائم وبالنسبة للسلوك الذي يفشل في التوافق مع المعايير الاجتماعية التي تنظم الفعل في موقف معين، الأمر الذي ينطبق على كل مصطلحات التمييز المصاغة في هذا الإطار، عدا مصطلح "الجانح" أو "الجنوح" المرتبط بالأحداث أو صغار السن والذين تتراوح أعمارهم بين 12 إلى 18 سنة، والذي يعتبر نموذج من السلوك الاجتماعي يقوم المنحرف -سواء كان حدثا أو كبيرا- من خلاله بتصرفات وأفعال مخالفة للقوانين الاجتماعية والأعراف والقيم السائدة في المجتمع ويسيء به إلى نفسه وأسرته ومجتمعه.

ومن باب الأمانة العلمية أن نشير في هذا الصدد إلى أن تشريعات الدول تختلف في تحديد سن الحداثة فنجد أن غالبية الدول العربية اعتمدت سن الثامنة عشر حدا أقصى للحداثة في حين شذت كل من دولة البحرين وتونس والمغرب حيث أنقصتها إلى 15 و16 في حين رفعتها كل من قطر والسودان إلى 20 عاما.

كما وعرف الانحراف في عديد المقامات بأنه "كل خروج على ما هو مألوف من السلوك الاجتماعي".

من خلال التمعن في هذه التعريفات، أظن أنه لا يكفي أن نصف السلوك بالانحراف لمجرد أنه يمثل خروجاً على بعض المستويات فالسلوك المعياري الاجتماعي لا يمكن تمثيله بنقطة واحدة فقط وإنما نجد أن هذه المعايير الاجتماعية في حد ذاتها تسمح بنوع من التفاوت والتباين وبنوع من بدائل السلوك في إطار حدود معينة. وفي هذا

يمكن القول بأن المعيار الملائم للسلوك المنحرف هو تلك الدرجة من السلوك المحتمل أن تستثير استجابة عقابية من المجتمع أو فاعلية الهيئات القائمة على الضبط الاجتماعي. فالأفعال الانحرافية في معناها الشامل هي أفعال تخضع في تحديدها للتغير المستمر في عادات وتقاليد المجتمع وهي بالتالي أفعال نسبية تتغير بتغير ظروف الزمان والمكان.

وقد قام كلينارد Marshall Clinard بتحديد الخطوات التي تؤدي من خلالها اللامعيارية إلى السلوك الانحرافي في النموذج التصوري التالي:

- التعرض للهدف الثقافي والمعايير، والسلوك النظامي موجه نحو الهدف؛
- قبول الهدف والمعيار كالأوامر الخلقية والقيم المستدجة؛
- القبول النسبي للهدف: فرص الحياة في بناء الفرصة؛
- درجة التعارض بين الهدف المقبول وإمكانية الوصول إليه؛
- درجة اللامعيارية؛
- معدلات السلوك الانحرافي للأنماط المختلفة التي ظهرت في تصنيف أساليب الاستجابات.

أما عن مفهوم الانحراف في ضوء المعايير القانونية فإنه لا يعتبر الفرد منحرفا حقا إلا إذا اتسم سلوكه بالخطورة والتي تعني احتمال قيام الفرد بارتكاب جريمة والتي قد تكون خطورة عامة تنذر بوقوع أي جريمة أو خطورة خاصة تنذر بوقوع جريمة بذاتها.

ومن هذا المنطلق، يصر رجال القانون على معاقبة المنحرف وردعه بهدف إصلاحه وإعادة تربيته بما يحقق سلامة المجتمع وسلامته، أما في حالة الخروج الكبير على القانون وإلحاق الضرر البالغ بالآخرين وتشويه صورة المجتمع فالقانون هنا يرى ضرورة التوضيح بالشخص المنحرف لضمان أمن المجتمع ومصلحته ولتحقيق العبرة لكل من تسول له نفسه ارتكاب عمل شنيع أو مماثل. ما يعني أن رجال القانون يهتمون بالنتائج والضرر أو الأضرار الناجمة عنها.

## 2-2- مفهوم الجريمة

لا يعتبر الفعل جريمة إلا بوجود نص على ذلك وبوجود عقوبة قابلة للتطبيق. وهذا التحديد هو ما يجعل الجريمة أكثر وضوحاً من الانحراف وأكثر تحديداً منه. ويمكن أن نستشف هذا المحتوى الذي أشرنا إليه من خلال التطرق إلى توطئة شاملة حول مفهوم الجريمة عند بعض المفكرين والمنظرين وذلك من خلال العرض التالي:

حيث عرفها رادكليف براون Radcliff Brown بأنها "انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه".

هذا التعريف يشير إلى أن الجريمة تشكل خرقا للعادات والتقاليد مما يساعد على المطالبة في تطبيق العقوبات الجنائية على هذا السلوك.

ويعرفها توماس Thomas على أنها فعل مضاد للجماعة يشكل تناقضا مع كون الجماعة وحدة متجانسة متضامنة.

أما بالنسبة للعالم دوركايم Emile Durkheim فقد صاغ نظرية في سببية الجريمة وعلاقتها باللامعيارية مقرا في ذلك بأن الجريمة "تتضمن الأفعال المستهجنة عموما من قبل جميع أفراد المجتمع، وهذه الأفعال توجد بالنسبة لنظام اجتماعي في جميع الضمائر السليمة، والتي تتميز بالخصائص التالية:

- الجريمة تنتهك المشاعر لدى جميع الأفراد الأسوياء في مجتمع معين؛

- هذه المشاعر قوية؛

- لذا فالجريمة هي الفعل الذي ينتهك بقوة الحالات المحددة والواضحة للضمير الجمعي".

فدوركايم وحسب هذا التعريف يعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية ضرورية ما دامت مكروهة أو ممقوتة فهي تعمل على استثارة الوعي الجماعي الذي يدفع بالجماعة للعمل من أجل الدفاع عن تقاليدها ومثلها وما يشيع بينها من أعراف، ونضيف على هذا أنه كان يعتبرها بمثابة ضريبة التطور وأحد إنجازاته أو إفرازاته، لأنها في نظره تشكل تضحية بجزء من تماسك المجتمع من أجل تطوره وارتقائه.

وبالنسبة إلى "الجريمة فيشير جان جاك روسو صاحب نظرية العقد الاجتماعي إلى أن الجريمة تشمل كل فعل مخالف أو مضاد للإرادة العامة الناجمة عن العقد الاجتماعي وهي كل فعل أو عمل يسهم في تفكيك روابط العقد الاجتماعي.

كما ويشير التعريف القانوني للجريمة بأنها "نوع من التعدي المتعمد على القانون الجنائي، يحدث بلا دفاع أو مبرر، وتعاقب عليه الدولة".

من خلال هذا التعريف يمكن استنباط أربعة عناصر أساسية يستدل بها في تحديد الجريمة وهي كالتالي:

- الجزاء العقابي: فالقانون ينص على معاقبة كل من يأتي بسلوك مخالف

لقواعده؛

- **التحديد:** كل فعل يجرمه القانون محدد بدقة وبنص قانوني، فلا مجال

للتعبيرات العامة غير المؤسسة؛

- المساواة والعدالة في التطبيق وذلك بحكم أن التعريف لم يشمل الاستثناء فيما تعلق بالشخص المرتكب للجريمة فالسلوك يعتبر جريمة أيا كانا مرتكبها؛

- **الصبغة السياسية:** فالقواعد التي يشتمل عليها القانون الجنائي هي قواعد وضعتها الدولة باعتبارها السلطة الرسمية كونها تمثل الجماعة المسيطرة سياسيا والتي تملك القدرة على سن القوانين والقدرة على تنفيذ قوانينها.

ولا يختلف تعريف الجريمة في القوانين الغربية عن القوانين العربية، حيث كل التعريفات المقدمة في هذا الإطار تركز بالأساس على ارتباط الفعل بالإرادة والقصد وأن يكون مخالفا لنص قانوني إذا لا عقوبة دون نص، وأن القانون لا يحمي ولا يفرق بين حسن النية من سوءها مادام أن الشخص قد ارتكب الفعل المخالف للقانون فمثلا يعرفها القانون الفرنسي بأنها "كل فعل أو امتناع عن فعل مسند إلى صاحبه ينص عليه القانون ويعاقب من أجله بعقوبة جزائية" كما ويعرفها القانون الأمريكي بأنها "ضرر محظور بمقتضى القانون الجنائي منسوب إلى رجل عاد بالغ ارتكبه عن إرادة وقصد ويجب أن ينال عليه عقابا معينا في القانون".

كما ويؤكد أتباع الاتجاه الاجتماعي بأن الجريمة تمثل كل سلوك يخالف ما ترتضيه الجماعة والمجتمع من قيم وأعراف ومعتقدات، لذا وجب في تفسير الجريمة إلى اعتبارها حقيقة اجتماعية تسبق الحقيقة القانونية ويرفضون حصر مفهومها بالبعد القانوني فقط لأن مثل هذا الأمر يؤدي إلى عدم إدراك الجوانب الإنسانية للجريمة التي تعتبر ركنا أساسيا من أركانها، حيث يؤكد علماء الاجتماع في هذا السياق على أهمية الجوانب الاجتماعية والإنسانية للجريمة لكن دون إهمال الجوانب القانونية.

من خلال هذا التعريف يمكننا استخلاص بأنه لا يمكن أن تكون هناك جريمة إلا إذا تضمنت عنصرين بينها علاقة ترابطية متداخلة بداية بالقيمة التي تقدرها جماعة أو جماعات في المجتمع تحتل أهمية نفسية واجتماعية وأخلاقية وتتسم بصفة الجماعة في الاستخدام والتداول والتي تكون نتيجة خبرات اجتماعية وعمليات انتقائية لتنظيم العلاقات بين الأعضاء من جهة، وبالصرع حول هذه القيمة ومدى رفضها من قبل آخرين في نفس المجتمع أو من قبل من يتفاوضون عنها من جهة أخرى.

فالجريمة إذن هي كل فعل يعاقب عليه بموجب القانون أو هي ذلك الفعل الذي نص القانون على تحريمه ووضع جزاء على من ارتكبه. كما تعتبر في سياق آخر بأنها تمثل فعل أو كل امتناع عن عمل شيء ينص القانون عليه ويجازي فاعله بعقوبة معينة.

وتختلف تصنيفات الجرائم باختلاف الهدف من التصنيف، نعرضها وفق النوال التالي:

### التصنيفات القانونية

والتي من بينها :

- تقسيم الجرائم وفق جسامتها: جنائيات، جنح، مخالفات.
- تقسيم الجرائم وفق درجة استمرارها: وقتية ومستمرة.
- تقسيم وفق تعمدها: هناك جريمة يتوفر فيها القصد بمعنى أن مرتكبها يعتمد ارتكابها وهناك جرائم غير عمدية كالقتل بالخطأ.
- تقسيم وفق موضوع ضررها: جرائم ضارة بالمصلحة العامة كجرائم أمن الدولة وجرائم ضارة بالأفراد كالقتل والسرقة وغيرها.

### التصنيفات الاجتماعية

- جرائم ضد الممتلكات (السرقة والحريق مثلا)؛
- جرائم ضد الأفراد كالقتل والضرب؛
- جرائم ضد النظام العام كجرائم أمن الدولة؛
- جرائم ضد الأسرة كالخيانة الزوجية؛
- جرائم ضد الدين كالاعتداء على أماكن العبادة؛
- جرائم ضد الأخلاق كالأفعال الفاضحة والجارحة للحياء والآداب العامة في المناطق العامة؛
- جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع كتبديد ثروات المجتمع أو صيد طيور حرم صيدها.

### 2-3- أوجه الشبه والاختلاف بين الجريمة والانحراف

من خلال ما سبق توضيحه يمكننا الوصول إلى استخلاص نقاط التشابه بين كل من الجريمة والانحراف وذلك من خلال أن كلا من السلوك الانحرافي والإجرامي يمثل فشلا في الامتثال لمستويات محددة مسبقا، ناهيك على أن كليهما يمس سلامة المجتمع وطمأنينته وسكينته مساسا مباشرا وخطيرا، كما يتمثل الحل الأنجع لهما على حد سواء في سياسة الدفاع الاجتماعي من خلال مهنة واحدة مشتركة بينهما وهي مهنة العمل الاجتماعي في مجال الدفاع الاجتماعي والتي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي، معتمدا في ذلك على طرق ثلاث وهي طريقة العمل مع الفرد، ومع الجماعة ثم طريقة تنظيم المجتمع. كما يعتبر كل من الانحراف والجريمة جزء من مفهوم أوسع ومجال أشمل وهو مفهوم المشكلات الاجتماعية، وهنا يشترك كليهما في علاقة ترابطية مثلها في ذلك مثل علاقة الجزء بالكل؛ حيث يمثلان مجتمعان في ثنائية واحدة الجزء، أما الكل فهو بطبيعة الحال المشكلات الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالفرق بين الانحراف والجريمة فهو يكمن بداية في درجة رد فعل المجتمع تجاه الفعل في حد ذاته، فإذا اكتفى أفراد المجتمع بالتذمر من الفعل أو من فاعله، أو محاولة نصحه أو الإقلاع عنه أو اتخاذ التدابير كالعلاج دون تطبيق إجراءات عقابية لمنعه من ذلك، فالفعل يعتبر انحرافاً لا يصل إلى مفهوم الجريمة. ما يعني أنه ليس كل انحراف جريمة بينما كل جريمة هي في النهاية انحراف اجتماعي. ما يدل أن العلاقة بين الجزء والكل تحددت أكثر حيث تمثل الجريمة أو الإجمام جزء من الانحراف الاجتماعي.

ونضيف على ما تم قوله في هذا المضمار، جملة من النقاط حددت بمثابة أوجه اختلاف بين كل من الجريمة والانحراف والتي يمكن توضيحها من خلال العرض التالي:

- الانحراف مصطلح اجتماعي بينما الجريمة مصطلح قانوني؛
- الانحراف تتعدد صوره وتقسيماته والتي تؤثر على الفرد بينما الجريمة تتعدد تصنيفاتها وهي تؤثر على الأمن الاجتماعي للجماعة والمجتمع برمته؛
- الانحراف سلوك خارج عن المعايير ولا يعاقب عليه القانون بينما الجريمة تمثل خروجاً عن المعايير ويعاقب عليها القانون؛
- الانحراف لا يظهر في الإحصاءات الرسمية ولا يمكن حصره بينما الجريمة تظهر في الإحصاءات الرسمية ويمكن حصرها؛
- الانحراف أوسع نطاقاً من الجريمة وأكثر انتشاراً كما أنه شيء نسبي يختلف من مجتمع لآخر؛
- الانحراف يستلزم تظافر جهود المؤسسات التربوية للعلاج والوقاية بينما الجريمة تستلزم تظافر جهود المؤسسات العقابية للعلاج والوقاية.

#### 2-4- الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة والانحراف

حتى وإن اختلفت وتباينت الآراء والمذاهب حول توضيح العوامل التي تدفع أو مجموعة من الأفراد دون غيرهم إلى سلوك طريق الجريمة والانحراف فهي لا تكاد تخرج على نطاق اتجاهين رئيسيين هما على التوالي:

##### الاتجاه الأول

هو الذي يتبناه أنصار النظريات الأنثروبولوجية (البيولوجية والنفسية) والتي لا تعترف بأية أهمية للبيئة أكثر من أنها تعطي للجريمة شكلها أو تؤثر في انتشارها، أما الأساس أو المصدر فهو شخصية الفرد بما تشكله من صفات حيوية وسمات نفسية، أو خاصة بالتكوين العضوي، أو خاصة بالتكوين النفسي، أو تتعلق

بالتكوين العقلي، أو التكوين العاطفي الانفعالي، وكذلك التكوين الغريزي، أو خاصة بصفاته الشخصية.

**اتجاه فردي بيولوجي:** حيث يحاول هذا الاتجاه تفسير السلوك الإجرامي بإعادته إلى خصائص وسمات بيولوجية يمتلكها الأفراد المجرمون.

**اتجاه فردي نفسي:** وفي هذا الاتجاه يحاول العلماء تفسير السلوك الإجرامي في ضوء بعض الخصائص النفسية أو الدوافع المحركة للسلوك الإنساني، ويحدد بعض هؤلاء هذه المحركات بالعوامل التالية: الدوافع الغريزية، مكونات الجهاز النفسي، التخلف العقلي.

ولقد وجه إليها عديد الانتقادات، جوهرها أنها نظرت إلى الظاهرة من زاوية الإنسان فقط وحصرت عوامل الانحراف فيه.

**الاتجاه الثاني** وهو يمثل أنصار النظريات البيئية، التي تعطي أهمية مطلقة للبيئة المحيطة بالإنسان المنحرف أي العوامل الخارجية عنه. أما العوامل الداخلية الكائنة في الفرد ذاته، أي العوامل الفردية فهي تحتل مكانا ثانويا لديهم. وهي بدورها وجه إليها العديد من الملاحظات يكمن جوهرها في كونها نظرت إلى المشكلة من زاوية البيئة فقط.

والحقيقة الواضحة موجودة في الانتقادات الموجهة لكلا النظريتين سواء ما تعلق بالنظريات الانثروبولوجية (البيولوجية والنفسية) أو النظريات الاجتماعية (البيئية)، على اعتبار أنه لا بد من النظر إلى مشكلة الانحراف والجريمة على أنهما نابتان من إنسان يعيش في مجتمع فهي ظاهرة فردية اجتماعية في نفس الوقت.

وانطلاقا من هذه الحقيقة الواضحة، ظهر اتجاه ثالث من النظريات التكاملية يفسر الجريمة والانحراف ليس استنادا إلى هذه المجموعة من العوامل أو تلك وإنما على أساس أنه حصيلة مجموعة من القوى الخارجية أي البيئية والداخلية أي الفردية التي تتفاعل معا. الأمر الذي يؤكد بدون مماراة أن كل الآراء التي انتهت إلى محاولة تفسير الجريمة وإرجاعها إلى سبب واحد مثل الجهل أو الفقر أو الاضطرابات النفسية أو سوء الحالة الأسرية أو القدوة السيئة أو الإعلام السيئ ... جميعها قد باءت بالفشل والاعتقاد العام بين الباحثين الآن أن ظاهرة الجريمة مرتبطة بجذور متعددة تتفاعل كلها في بيئة معينة وظروف معينة لا يمكن حصرها يتولد عنها السلوك الإجرامي في النهاية.

## 3- توطئة شاملة لمهنة العمل الاجتماعي

## 3-1- تعريف مهنة العمل الاجتماعي

هناك العديد من التعريفات المقدمة في نطاق مهنة العمل الاجتماعي ومثلها في هذا مثل العديد من المفاهيم الأخرى في مختلف ميادين المعرفة. ومن الأوائل الذين تطرقوا إلى تعريف مهنة العمل الاجتماعي منذ ما ينوف على ربع قرن هو "كنيث براي" (Kenneth L.M. Pray) معتبرا إياها بأنها "وسيلة اجتماعية طبيعية وبنائية... وجزء ضروري في بناء مجتمع متحضر يقوم على التخطيط السليم الذي يوجه نحو مساعدة الأفراد لمواجهة المشكلات التي تنشأ عن التغير الدائم لعلاقاتهم بالآخرين ومع المجتمع في جملته، ومساعدة المجتمع برمته، في نفس الوقت، لمواءمة التزاماته نحو أعضائه ومواءمة خدماته التي يقدمها لهم مع الحاجات الفعلية للأفراد الذين يتكون منهم ويقررون مصيره واستمراره".

كما سنحاول التطرق إلى تعريفات أخرى لا يكاد جوهرها يختلف عن هذا المضمون وذلك من خلال العرض التالي:

تعرف الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين في وم.أ مهنة العمل الاجتماعي بأنها نشاط مهني يهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على تقوية أو استعادة قدراتهم على الأداء الاجتماعي، وإيجاد الأوضاع الاجتماعية المحققة لهذا الهدف؛

- يعرفها والتر فريدلاندر W.Friedlander بأنها نوع من الخدمات المهنية تعتمد على قاعدة علمية من المعارف والمهارات العديدة في ميدان العلاقات الإنسانية، وهي تهدف إلى مساعدة الأفراد كحالات أو جماعات للوصول إلى مستوى من التوافق والنضج والاعتماد على النفس؛

- يعرفها ماكس سيبورن Max Siporin بأنها طريقة اجتماعية تهدف إلى مساعدة الأفراد على علاج مشكلاتهم الاجتماعية والوقاية منها وتدعيم أدائهم لوظائفهم الاجتماعية؛

- ويعرفها باير وفيدريكو Baer & Federico بأنها مهنة تهتم بالتفاعلات بين الأفراد ونظم المجتمع، والتي تؤثر على قدراتهم على أداء أدوارهم الاجتماعية وتحقيق طموحاتهم وتخفيف آلامهم؛

- كما ويعرفها روبرت باركر Robert Barker بأنها علم تطبيقي لمساعدة الأفراد على تحقيق مستوى فعال من الأداء النفسي والاجتماعي وإحداث تغييرات مجتمعية فعالة لتعزيز الرفاهية لجميع الأفراد.

من خلال هذه التعريفات يمكننا اعتبار مهنة العمل الاجتماعي بأنها مهنة إنسانية بالدرجة الأولى تعمل على مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على تحمل مسؤولياتهم والقيام بأدوارهم الاجتماعية قياما حسنا هذا من جهة، كما وتعمل هذه المهنة على تحسين أحوال الأفراد ماديا ومعنويا وتنمية قدراتهم وكذا أحوال الأفراد والمجتمعات. الأمر الذي يجعلنا نقر بأنها مهنة يوظفها نشاط منظم يهدف إلى العمل على إيجاد التكيف المتبادل والتوافق اللازم بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية.

ونضيف أيضا من خلال تعريف الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين والتعريف الأخير الذي قدمه روبرت باركر Robert Barker بأن مهنة العمل الاجتماعي في حد ذاتها تمثل نشاطا كبيرا والذي يمثل نشاطا تطبيقيا ومهنيا، تكامل مع النشاط المعرفي العلمي من خلال سيرورة تطور علم الاجتماع الحديث حيث يهتم كليهما بمجال معين حسب التوضيح التالي:

– نشاط معرفي علمي يهتم بالبحث الاجتماعي الرامي إلى اكتشاف أسباب وآليات وقوانين التغير الاجتماعي والظواهر والمشكلات الاجتماعية، ويسعى إلى إنشاء النظريات العلمية الموضوعية المفسرة للسلوك الاجتماعي. وذلك هو علم الاجتماع.

– نشاط تطبيقي ومهني يقوم بالخدمة الملموسة للمجتمع والمؤسسات الاجتماعية وأفراد المجتمع بالاعتماد على علم الاجتماع وقوانينه ونظرياته، وهذا النشاط التطبيقي هو مجال العمل الاجتماعي.

فمن خلال كل هذه التعاريف يمكننا الوصول إلى تحديد مهنة العمل الاجتماعي بأنها تمثل مجموع الأعمال التي تهدف إلى النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد وكذا تنمية الأساليب الحياتية الخاصة بهم، كما أنها تمثل سعيا مباشرا نحو تحقيق وضمان العدالة الاجتماعية داخل المجتمع، وهي في كلتا الحالتين محاولة ممنهجة ومضبوطة بآليات ووسائل محددة من أجل تغيير الاستجابة العامة للمجتمع ولأفراده لأنواع مختلفة من الأزمات والمشاكل اليومية، ومن ثم يمكن القول بأن الهدف الرئيسي للعمل الاجتماعي هو تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق كشف مختلف المشكلات في ثنايا المجتمع وفضحها ثم علاجها والعمل على الوقاية منها والسعي لتحقيق الأهداف التنموية.

### 3-1-1 طرق ممارسة مهنة العمل الاجتماعي

الدارس لمهنة العمل الاجتماعي يعلم جيدا بأنها لم تعد مجرد خدمات مؤقتة أو عمليات مرتبطة بالإحسان لمقابلة الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بل أنها وصلت إلى المرحلة المهنية المتخصصة ولها مبادئها الواضحة وطرقها ومناهجها في العمل. وهذا

بإتباع ثلاث طرق أساسية (الفرد- الجماعة- المجتمع) هي مشتركة بين كل مجالات العمل الاجتماعي دون استثناء ناهيك على أنها متكاملة فيما بينها من حيث الرؤى والفلسفة والمنهجية تحتاج إلى نظرة شمولية وتكاملية في الطرح والتحليل والمناقشة ولا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن تعمل بصفة منفردة فالتكامل أساسي وضروري بينها :

- **طريقة العمل مع الفرد:** تعتبر هذه الطريقة هي الأساسية لمهنة العمل الاجتماعي حيث تعرف بأنها طريقة تستهدف التدخل والتأثير في حياة الفرد الاجتماعية والنفسية لتحسين وتوجيه وتدعيم وظيفته الاجتماعية، ما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أفضل تكيف ممكن مع بيئته الاجتماعية، وهذا إنما يدل في طياته أن الفرد قد واجه ألوانا من سوء التكيف والتوافق عجزت قدرته الشخصية على مواجهتها. فالتأثير لا يحدث من فراغ ولكن من خلال عملية تتضمن عددا من الخطوات المنظمة والموجهة لتحقيق هدف معين حيث يكون المنطلق الأساسي على مستواها هو التفاعل بين طرفين أساسيين حيث يمثل الأخصائي الاجتماعي الطرف الأول، ويمثل الفرد أو أحد أفراد أسرته أو أحد المتصلين أو المرتبطين بمشكلته -مباشرة أو غير مباشرة- الطرف الثاني من هذا التفاعل، على أن تبقى المشكلة هي محور هذه العملية برمتها.

وهذه الطريقة في حد ذاتها تعتمد جملة وتفصيلا على عدد من الخصائص الرئيسية هي:

- خدمة الفرد طريقة من طرق مهنة العمل الاجتماعي تستهدف أساسا مساعدة أفراد وأسرههم الذين يواجهون عقبات في أدائهم الاجتماع، كما وتهدف إلى تنمية الشخصية لإحداث التعديل اللازم في التكوين الشخصي للفرد حتى يمكنه مواجهة الصعوبات التي لازمته في تأدية أدواره الاجتماعية؛

- تعتمد هذه الطريقة على قاعدة علمية من قوانين ونظريات العلوم الإنسانية، كما تعتمد على التعاون مع تخصصات مهنية أخرى لدقة القياس محاولة منها في تقييم شخصية الفرد وبيئته الاجتماعية، وتحديد أوجه النقص فيها في ضوء الحقيقة والعلم والواقع، وذلك بغرض تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية وفقا للموقف؛

- لا بد وأن يمارس طريقة خدمة الفرد أخصائي اجتماعي مزود بالعلم والمعرفة والمهارة والكفاءة؛

- التعامل والتفاعل بين الأخصائي الاجتماعي والفرد وثيق ودقيق وهو الوسيلة لتحقيق أهداف خدمة الفرد؛

- يمارس هذه الطريقة مهنيون يعملون في مؤسسات اجتماعية ويؤدون وظائفها المحددة، وبذلك يكون الأخصائي الاجتماعي عاملا من عوامل نمو المؤسسة في حدود سياسة وموارد المؤسسة وفلسفة المجتمع؛

- طريقة علاجية تتحقق من خلال أهداف وقائية وإنشائية مستقبلية نتيجة لمبادرتها العلاجية الأولى؛
- تتطوي تحت لواء هذه الطريقة مجموعة من المعاني والقيم الإنسانية والأخلاقية تتمثل في تأكيد الفردية واحترام الإنسان؛
- تعتبر طريقة إيجابية تسعى لمساعدة الأفراد وحماية المجتمع وتقدمه وهي ممهدة للطريقتين اللاحقتين لها على التوالي وهما طريقة العمل مع الجماعة وطريقة تنظيم المجتمع؛
- الإيمان بحتمية العلاقة بين الجوانب النفسية والاجتماعية ليكون العلاج دائما وفق هذه الثنائية؛
- الإيمان بضرورة الاستفادة من كافة الإمكانيات المادية والبشرية الداخلية والخارجية لمواجهة مختلف المشكلات.

**طريقة العمل مع الجماعة:** وتهدف هذه الطريقة إلى تحقيق النمو مناصفة لكل من الجماعة وأعضائها، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لتفاعل الأعضاء مع بعضهم البعض بتوجيه من الأخصائي الاجتماعي. فمن الواضح أن هذه الطريقة تركز اهتمامها على كل من الفرد عضو في الجماعة وأساس تكوينها، وعلى الجماعة ذاتها لتجعل منها أداة ووسيلة لتنمية شخصية الفرد. كما وتؤكد هذه الطريقة في ذات المقام إمكانية نمو الفرد وتكيفه الاجتماعي خلال التفاعل الذي يحدث في الجماعات واستغلال هذه العلاقات المتبادلة بين الأعضاء للوصول إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية التي يسعى إليها المجتمع. فكل ما تقوم عليه هذه الطريقة نابع من معنى أن الإنسان ليس فردا فحسب بل أيضا كونه مجموعة بشرية ينتمي إليها، بمعنى آخر فالإنسان وهو في بوتقة التحرك الإنساني يحتاج إلى الجماعة نظرا لما تؤديه هذه الأخيرة من خدمات ووظائف أساسية تهدف إلى إشباع حاجاته وتحقيق أهدافه. والجماعة هي الأخرى لا يمكن أن تظهر وتتكامل دون وجود الأفراد الذين ينضمون إليها ويعملون فيها من أجل تحقيق طموحاتهم وأمانهم التي هي في الحقيقة طموحات المجتمع وأمانه.

وترمي طريقة خدمة الجماعة إلى بلوغ جملة من الأهداف يمكن حصرها في النقاط التالية:

- مساعدة الأفراد على النضج وتنمية شخصياتهم ومقابلة حاجاتهم إلى أقصى حد ممكن، وتنمية قدراتهم على الاشتراك في جماعات، وبذلك تتاح لهم الفرصة بالتزود بالخبرات الجماعية التي يحتاجونها وتزيد من قدرتهم على التكيف

الاجتماعي والشعور بالانتماء كما يزيد الوعي الاجتماعي بينهم ويشعرون بالمسؤولية الاجتماعية ويتركز اهتمامهم في المصلحة العامة وخدمة المجتمع أكثر من تركيزه في أنفسهم؛

- إتاحة الفرصة للأفراد لاكتساب المهارات المختلفة وتنمية قدراتهم الابتكارية عن طريق المشاركة الجماعية وإظهار القدرات الكامنة لاستغلالها وصقلها؛

- ممارسة الحياة الديمقراطية وترقية أسلوبها بالنسبة للأفراد والجماعات ويتم ذلك عن طريق الممارسة الفعلية للأساليب الديمقراطية تحت إشراف وتوجيه الأخصائي الاجتماعي؛

- مساعدة الأفراد على احترام الفروق الفردية للـأفراد والتخلي عن صفة التحيز والتعامل؛

- غرس القيم الاجتماعية كالعدل والصدق والأمانة ومراعاة آداب السلوك والقواعد والقوانين للتكيف مع المجتمع؛

- تنمية القدرة على القيادة والتبعية بأن يكون قائدا لغيره في موقف ما وتابعا له في موقف آخر؛

- مساعدة الأفراد على التمسك بحقوقهم والمطالبة بها دون خوف أو تردد وأداء الواجبات والمسؤوليات عن رغبة ذاتية وقناعة كبيرة؛

- مساعدة الجماعة كوحدة قائمة على النضج والنمو الاجتماعي لتحقيق أهدافها على اعتبار أن الجماعات هي الوحدات الأساسية التي يتكون منها المجتمع؛

- الإسهام مع الأسرة والجماعات المختلفة في توصيل ثقافة المجتمع من جيل لآخر مع تعديل بعض النواحي غير المرغوبة؛

- استغلال أمتل لوقت الفراغ بالنسبة للأفراد والجماعات على حد سواء بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالمنفعة العامة؛

- الوقاية من التشرذم والحد منه ومن توابعه والمساعدة على التكيف عن طريق الخبرات الجماعية.

### **طريقة تنظيم المجتمع:** وهي طريقة يستخدمها الأخصائي الاجتماعي لتنظيم

الجهود المشتركة وفي مختلف المستويات ما من شأنه إحداث تغيير اجتماعي مقصود في الأفراد وبيئاتهم لتحسين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تعددت تسميات هذه الطريقة تبعا لمراحل تطورها، فقد أطلق عليها لفظ "تنسيق المجتمع" تعبيرا عن محاولتها منع تكرار الخدمات وحرصها على عدم ضياع

الجهد والوقت والمال، كما أطلق عليها لفظ "تنظيم المجتمع" تعبيرا عن محاولتها لحصر الاحتياجات والموارد القائمة والمواءمة بين هذه الموارد والاحتياجات، كما أطلق عليها لفظ "تنمية المجتمع" للدلالة عن محاولتها الوصول إلى تحسين أحوال المجتمعات وتنمية مواردها واستثمار قدراتها.

وقد ساهمت مناصفة كل من طريقة العمل مع الفرد وطريقة العمل مع الجماعة بالتأكيد في ظهور وبروز طريقة تنظيم المجتمع والتي "ظهرت بداياتها الأولى في المملكة المتحدة ومن ثم في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام (روبرت لين) عام 1939 بتقديم تقرير مفصل عن ممارسة هذه الطريقة للمؤتمر القومي للعمل الاجتماعي وتم الاعتراف بها بعدها عام 1946 إلى جانب الاعتراف بمناهجها الأساسية في الإدارة والبحوث والإشراف".

ويمكن استخلاص جملة من الخصائص تتميز بها هذه الطريقة نعرضها وفق المنوال التالي:

- إنها طريقة رئيسية من طرق مهنة العمل الاجتماعي لها أساسها النظري من معارف وخبرات ومهارات؛
- يمارس هذه الطريقة أخصائيو اجتماعيون مدربون للقيام بدورهم؛
- تعمل الطريقة على التأثير في القرارات المجتمعية وتمكين أفراد المجتمع من مواجهة مشكلاتهم؛
- الاستعانة بالخبراء المتخصصين في مجالات العمل؛
- أن تكون مشاركة المواطنين والحكومة أساس في تقديم الخدمات المجتمعية؛
- استخدام واستحداث الموارد لمقابلة الاحتياجات المتزايدة لأفراد المجتمع؛
- تهدف إلى تنمية روح التهاون والتكافل بين الأفراد والجماعات والمجتمعات؛
- يسير العمل في نطاقها على أساس وضع خطة في إطار إيديولوجية المجتمع وسياسته العامة.

### 3-1-2- مداخل الممارسة المهنية للعمل الاجتماعي

يمكن في هذا السياق تحديد ثلاثة مداخل رئيسية لممارسة مهنة العمل الاجتماعي نعرضها من خلال العناصر التالية:

**المدخل العلاجي:** يستخدم الأخصائي الاجتماعي هذا المدخل عندما تكون المشكلة قد حدثت أو وقعت بالفعل، فيقوم بمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على حل أو علاج أو مواجهة هذه المشكلة التي يعانون منها وإعادة توافقهم مع المجتمع.

ويتبنى المدخل العلاجي الأهداف العلاجية والتي تتمثل في مساعدة الأفراد والجماعات للتعرف على مشكلاتهم عن عدم التوازن بينهم وبين بيئاتهم التي يعيشون فيه والعمل على حلها أو الحد منها قدر الإمكان، ومثل هؤلاء نجد المرضى، الأحداث الجانحين، السجناء، المدمنين والمعاقين وغيرهم.

**المدخل الوقائي:** يعد هذا المدخل من الاتجاهات الحديثة في العالم العربي في نطاق هذه المهنة وفي جميع الدول النامية، حيث يستخدم الأخصائي الاجتماعي هذا المدخل قبل حدوث المشكلة وذلك بهدف منعها من الظهور أو تجنب حدوثها. فيقوم بمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على تفادي المشكلات المتوقعة أو التنبؤ بها. ويتبنى المدخل الوقائي ضمن منهجيته أهدافا وقائية تتمثل في التعرف على مكامن وبؤر الخطر أو المشكلات المحتملة والمتوقعة لعدم التوازن بين الأفراد أو الجماعات وبين بيئاتهم بهدف منع أو تجنب ظهور عدم التوازن. ويتم ذلك من خلال مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على تقوية قدرتهم على الأداء الاجتماعي وتقديم المساعدة المهنية لمن هم في حالة تكيف اجتماعي سليم حتى لا يصبحوا في حالة سوء تكيف. الأمر الذي يوفر الوقت والجهد والتكاليف ويخفف العبء العلاجي بصفة عامة. ويعتبر البحث العلمي والدراسة العلمية المنهجية من الأساليب المستخدمة في هذا الإطار للقضاء على المشكلات قبل نشوئها أو استفعالها.

وفكرة الاستفعال هنا نابعة من فكرة أوسع منها وهي أن المشكلات الاجتماعية متطورة اجتماعيا ولا تبقى على وتيرة واحدة، في هذا المقام يمكن استخدام المدخل الوقائي لمنع استفعالها وتفشيها أكثر وليس فقط قبل نشوئها كما يظن البعض.

**المدخل التنموي:** يعد بدوره من الاتجاهات الحديثة للعمل الاجتماعي في العالم العربي وفي جميع الدول النامية. هذا المدخل يمثل ممارسة منهجية مع تحديات التنمية ويساهم بإيجابية في رفع مستوى معيشة الأفراد اقتصاديا واجتماعيا وبإطراد ويساهم في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مقوما بما يحصل عليه هذا الأخير من خدمات ومساعدات، الأمر الذي من شأنه زيادة فرص الحياة الإنسانية الكريمة وتقوية الطاقات الحالية وإظهار الطاقات الكامنة لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات.

### 3-2- العمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية : وجهان لعملة واحدة

العمل الاجتماعي في مجال الانحراف والجريمة هو عبارة عن جهود مهنية يقدمها أخصائيون اجتماعيون مستخدمين في ذلك مجموعة من برامج وقائية وعلاجية وإنشائية بهدف إحداث التغيير المقصود في اتجاه النمو الاجتماعي السليم.

ومن خلال تصفح العديد من المراجع في هذا السياق، اتضح لنا بأن هناك تباين كبير في استعمال مفهومي العمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية بالرغم من أنهما يمثلان جملة وتفصيلا إسقاطا واحدا، مادام القاعدة والفلسفة المرجعية واحدة والأهداف والطرق نفسها وحتى الممارس لكليهما شخص واحد يؤثره في ذلك ميثاق أخلاقي للمهنة في حد ذاتها. هذا الاختلاف والتباين قابله البعض من المهتمين بهذا المجال بالتخوف من المجازفة في استعمال المفهومين كأنهما عملة واحدة وهذا راجع في الأصل إلى الترجمة غير الصحيحة لعبارة العمل الاجتماعي.

وتعتبر عبارة "العمل الاجتماعي" الترجمة الصحيحة لعبارة Social Work الانجليزية، وعبارة Travail Social الفرنسية، أما عبارة "الخدمة الاجتماعية" والتي شاع استخدامها في العالم العربي، منذ حوالي نصف قرن مضى فإنها تعبر عن الترجمة الصحيحة لعبارة Social Service باللغة الانجليزية، و Service Social الفرنسية. يكمن الفارق بين التعبيرين في "المعنى المقرون بكل من لفظي "العمل" و "الخدمة"؛ فالأول يعني بذل الجهد العضلي أو العقلي من أجل القيام بعمل شيء ما أو لتأدية نشاط هادف. أما تعبير "الخدمة" فإنه يعني شغل الوظيفة التي تقدم من خلالها الخدمات كخدمات الهاتف والخدمة العسكرية وغيرها. والمهم في الأمر أن القاموس الذي استشهد به في ذلك يحتوي على عبارة Social Worker التي تعني عامل اجتماعي والتي يرادفها في لغتنا العربية عبارة "أخصائي اجتماعي، بينما لا نجده يحتوي على عبارة Social servant مثلا والتي تعني خادم اجتماعي".

كما ونستدل في هذا المقام بفكرة أساسية مفادها أن القبول بمفهوم الخدمة الاجتماعية منذ الاهتمام بهذه المهنة وممارستها في المجتمع العربي قد قلل من فاعلية دورها؛ فالأخصائي الاجتماعي الذي يمارس الخدمة الاجتماعية تساوى في كثير من الأحيان وفي رأي كثير من أفراد المجتمع مع العامل الذي يعمل في قطاعات الخدمات المختلفة فتأثر دوره بتأثير الآخرين عليه ففقدت ممارسة العمل الاجتماعي خجولة -إن صح التعبير- من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين من جهة والمستفيدين الذين بدأوا يسأمون من لفظ (العملاء) الذي يطلق على صغيرهم وكبيرهم وأسرههم ومجتمعهم، فلقد أصبح (العمال في خدمة العملاء) وهذا منهجيا وعلميا ومهنيا لا يمت للحقيقة بأية صلة.

ونضيف في هذا السياق بأن كل من "الجامعة العربية ومجلس تعاون دول الخليج أصبح يستخدم تعبير "العمل الاجتماعي" بشكل ملحوظ، وذلك منذ السبعينيات في استخدام كل من تعبير العمل الاجتماعي بالتعاوض مع تعبير الخدمة الاجتماعية من

جهة، وتعبير العاملين الاجتماعيين بالتعاوض مع تعبیر الأخصائيين الاجتماعيين من جهة أخرى".

كما وأصبح يستخدم مصطلح (المستفيد) بدلا من (العميل) لا لشيء إلا لمحاولة جادة لتجديد الثقة بقدرة الأخصائي الاجتماعي والعمل الاجتماعي على أداء دور مهم في المجتمع الإنساني برمته الذي يحظى بسمة التغير على جميع المستويات. ومستقبلا سنحاول بلوغ مصطلح (مهندس اجتماعي) بالتعاوض مع (أخصائي اجتماعي) ليبقى الهدف أسمى وأرقى.

### 3-3- فلسفة العمل الاجتماعي واتجاهاتها

فلسفة العمل الاجتماعي سبقت ظهور المهنة على اعتبار أنها فلسفة اجتماعية أخلاقية تستمد جذورها من الدين والنزعة الإنسانية والعدالة الاجتماعية هذا من جهة، وفلسفة علمية تستمد خصائصها من عديد العلوم والتخصصات والتي تمثل إطارا مرجعيا للأخصائي الاجتماعي من جهة أخرى. حيث يتضمن الميثاق الأخلاقي لمهنة العمل الاجتماعي جملة من المبادئ وقد وردت في شكل قواعد أخلاقية والتزامات وقيم مهنية، والتي من بينها:

- تتمثل المسؤولية الأساسية في العمل على رفاهية الفرد أو الجماعة، والتي تهدف إلى تحسين ظروفهم الاجتماعية؛
- أسبقية المسؤولية المهنية على المصالح الشخصية؛
- عدم التمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة أو السن، أو النوع، أو الأصول العنصرية، والعمل على منع هذه التفرقة أو القضاء عليها سواء في إجراءات العمل أو الممارسة المهنية؛
- الكفاءة والفعالية في ممارسة العمل؛
- ضرورة تقبل المستفيد (المستفيدين) باعتباره شريكا إيجابيا في العلاقة المهنية القائمة بينهما ما من شأنه تدعيم الوظيفة النفسية الاجتماعية للمستفيد.
- مساعدة الآخرين في تنمية قدراتهم أو استعادتها لمساعدة أنفسهم؛
- الإيمان بكرامة الإنسان وقيمه الذاتية بصرف النظر عن انتماءاته الاجتماعية والسياسية، أو جنسيته أو سلالته أو سنه أو حالته النفسية والعقلية؛
- الإيمان بقدرة الإنسان على النمو والتقدم نحو الأهداف الاجتماعية والذاتية التي ترتبط بمفهوم حقوق الإنسان في التقدم والرفق؛

- حق الفرد المستفيد في اتخاذ قراراته وعيش حياته بطريقته الخاصة بشرط أن لا يعتدي على حقوق الآخرين؛

- الاعتراف بفردية الإنسان وبخصائصه الذاتية التي تختلف عن غيره، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من ثقته في التعامل مع الأخصائي الاجتماعي فينمو هذا الإحسان ويجعله يشعر بمعنى الحياة.

ومع التسليم بأن المبدأ مضمون لفظي يعبر عن قيمة إنسانية مطلقة يلتزم بها ممارس مهنة العمل الاجتماعي تأكبا لإنسانيته والتزاما بالتعاليم الأخلاقية والدينية السائدة وضرورة استخدام هذه المبادئ كوحدة متكاملة في الممارسة المهنية، يمكننا عرض أهم هذه المبادئ من خلال ستة عناصر متكاملة ومتراصة فيما بينها، على النحو التالي:

**مبدأ التقبل:** ويعبر التقبل عن موقف وجداني يقفه الممارس المهني اتجاه الأفراد ويعتبر من أهم عناصر العمل الاجتماعي منذ نشأته إلى يومنا هذا لأنه يعمل على تكوين بذور الثقة في الأخصائي الاجتماعي وتكوين العلاقة المهنية. وعلى الأخصائي أن يظهر استجابة عملية واضحة للتعبير عن هذا التقبل من خلال الاحترام، التسامح، تقدير المشاعر، تجنب النقد، عدم التحامل وأخيرا الرغبة في المساعدة.

**مبدأ السرية:** ويقصد به صيانة مقصودة لأسرار الأفراد التي كشفتها عمليات العمل الاجتماعي وتجنب إذاعتها وانتشارها بين عامة الناس. وبالرغم من أهمية هذا المبدأ إلا أن هناك بعض المواقف التي لا يتقبل فيها هذا المبدأ خاصة إذا تعارض مع الصالح العام فمصلحة الدولة والمجتمع مقدمة على تطبيق هذا المبدأ.

**مبدأ حق تقرير المصير:** يقصد بهذا المبدأ ترك الحرية للأفراد والجماعات والمجتمعات لتوجيه ذواتها نحو الأهداف والخصائص التي تراها في صالحها. وهو ما يتطلب من الأخصائي عد فرض أي حل للمشكلة بل عليه أن يساعد على المساهمة في حلها. وليس معنى ذلك أن حق تقرير المصير هو حق مطلق وإنما يخضع لبعض القيود التي يفرضها الصالح العام.

**مبدأ العلاقة المهنية:** هذه الأخيرة هي حالة من الارتباط العاطفي العقلي الهادف والتي تتفاعل فيها مشاعر وأفكار طرفي التفاعل خلال عملية المساعدة. فالعلاقة المهنية هي وسيلة وليست غاية في حد ذاتها وهي تقوم على أساس من الحقائق العلمية والمهارات والخبرات والموضوعية لارتباطها الوثيق بها أكثر من ارتباطها

بالمشاعر الذاتية، كما لا بد وأن تنظر إلى الفرد كإنسان في موقف إشكالي يستدعي التدخل والمساعدة للخلاص منه وأن لا تتأثر بالعقيدة أو اللون وغيرها من التمييزات الأخرى.

**مبدأ التقييم الذاتي:** ويقصد به قياس التأثير الجزئي أو الكلي لبرنامج أو مشروع أو عمليات معينة، حيث يهدف هذا إلى معرفة مدى تحقيق البرنامج لأهدافه المسطرة مما يساعد على الوصول إلى تم تنفيذه في عملية المساعدة ورسم الخطوات لإتمام العملية.

**مبدأ المشاركة:** ويقصد به ضرورة إشراك الأفراد والجماعات والمجتمعات في دراسة مشكلاتهم والمشاركة في وضع حلول لها، وهو ما يجعل منه أهم المبادئ التي تركز عليها طريقة تنظيم المجتمع، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك عندما تم عرض الطرق الثلاث التي تقوم عليها مهنة العمل الاجتماعي.

وبالموازاة مع جملة المبادئ المستقاة في الأصل من حقوق الإنسان فقد استطاعت مهنة العمل الاجتماعي أن تكون لنفسها مجموعة من الاتجاهات، هي بدون شك، نابعة أساسا من إيديولوجية المجتمع ومن أهم هذه الاتجاهات نذكر:

- أصبح الأخصائي الاجتماعي القائم بمهنة العمل الاجتماعي قائدا مهنيا يتطلب نوعا كثيرا ومتميزا من الإعداد المهني بحيث يصبح ملما بمجموعة أساسية من العلوم التي تتصل بالإنسان والمجتمع؛

- رفاهية الأفراد ترتبط برفاهية المجتمع، والاهتمام بالمجتمع وتنميته من النواحي الاقتصادية والاجتماعية يحقق النهوض بالأفراد أيضا والعكس صحيح؛

- رفاهية المجتمع يجب أن تتم بالاهتمام بجميع الفئات المجتمعية دون تمييز أو تفرقة أو إهمال فئة دون أخرى؛

- المجتمع المحلي هو أهم الوحدات المجتمعية فيجب أن يحصل على مزيد من الاهتمام والرعاية في حدود السياسة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع برمته؛

- أصبحت مسؤولية الرعاية الاجتماعية من المهام الرئيسية للحكومات في المجتمعات الحديثة.

فالعمل الاجتماعي إذن مهنة علمية في الأسلوب وفنية في التعاطي تركز برامجها على أنظمة ومبادئ مهنية يتقيد بها الأخصائي الاجتماعي أين ما كان ومع

من يعمل. هذه المبادئ والأنظمة تحدد الأسس التي تركز عليها قيم العمل الاجتماعي، تضع معايير التدخل الاجتماعي كما تنظم مشاركة المهنيين في العمل وتحصنهم من التعاطي بمواضيع خارج عن نطاق مبادئ مهنتهم، كما وتزود الرأي العام والمؤسسات والمهنيين والأفراد بالمعرفة وتعاقب من يتخطى هذه المبادئ والأنظمة. فهو بهذا كله يمثل علما وفنا ومهنة؛ بداية فالعمل الاجتماعي علم لأنه يحمل الخصائص التي تحقق معنى العلم (نظريات ومنهجية) وهو فن أيضا لأنه يتطلب المهارة والكفاءة في الأداء والأسلوب وهو بالموازاة مع ما سبق مهنة لأنه يتوفر على العناصر الأساسية للمهنة وشروطها والتي يمكن إجمالها من خلال التدخل التالي:

- القاعدة العلمية المستخدمة من المعارف والعلوم الأخرى؛ حيث يعتمد العمل الاجتماعي على نوعين من المعرفة:

- معارف تأسيسه مستمدة من العلوم المختلفة كعلم النفس، وعلم الاجتماع، علم الطب... وغيرها؛

- معارف مهنية مستمدة من طرقه الثلاث (العمل مع الفرد، العمل مع الجماعة، تنظيم المجتمع).

- القيم الأخلاقية المتعارف عليها والتي تتفق مع قيم المجتمع وأهدافه والتي تعتبر مبادئ أساسية في عمليات الممارسة؛

- الكليات المتخصصة في إعداد الأخصائيين الممارسين للمهنة مع وجود ممارسين للمهنة خريجي الأقسام والكليات والجامعات المتخصصة في ذلك؛

- المؤسسات والأجهزة التي تمارس من خلالها المهنة سواء كانت أولية أو ثانوية حسب تخصصها؛ فأما "الأولية" فهي تشمل المؤسسات التي تمارس فيها مهنة العمل الاجتماعي بطرقه الثلاث بصورة مباشرة وذلك مثل مؤسسات الأحداث والضمان الاجتماعي ورعاية السجناء وغيرها، على اعتبار أن هذه المؤسسات أنشئت خصيصا لهذا المجال. وأما المؤسسات الثانوية فهي لم تنشأ خصيصا لمهنة العمل الاجتماعي بل أن طرقه فيها تسير بجانب وظيفتها الأساسية مثل المدارس والمستشفيات والمصانع وغيرها".

- المركز الاجتماعي للمهنة واعتراف مجتمعي بأهميتها بالنسبة له ولأفرادها والذي يكون بمثابة ترخيص رسمي وتأييد معنوي وموافقة تامة على ممارسة المهنة؛

- الغرض والهدف الذي يتحدد من خلال الدور العلاجي والوقائي والإنشائي والإنمائي على حد سواء.

ومن خلال ما تقدم يمكننا الوصول إلى تحديد جملة من الخصائص تتميز بها مهنة العمل الاجتماعي:

- العمل الاجتماعي مهنة متخصصة لها حقوق وعليها واجبات الممارسة المهنية لتوافق شروط المهنة؛
- تعمل المهنة في مجالات متعددة كالطب، التعليم، الشباب، المسنون، المنحرفين والمجرمين... وغيرها؛
- تتفق فلسفة وأساليب مهنة العمل الاجتماعي مع إيديولوجية وثقافة وقيم المجتمع؛
- تعتمد هذه المهنة في ممارستها على عنصري العلم والنزاهة؛
- تتطلب هذه المهنة من القائم بها أي الأخصائي الاجتماعي جملة من المهارات تمثل في جوهرها القدرة على عمل شيء بجودة وكفاءة عالية في الأداء ناهيك على استخدام المعلومات بفعالية. ويمكن عرض أهم هذه المهارات على النحو التالي:
- مهارات الاتصال مع الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ والتي منها مهارة التحدث، مهارة الإنصات، مهارة التفكير، مهارة الحصول على المعلومات الكافية لنجاح التعامل؛
- مهارة المقابلة لاستثارة أنواع معينة من المعلومات؛
- مهارة التسجيل؛
- مهارة الملاحظة بنوعيتها البسيطة (بمشاركة أو بدون مشاركة) والمنظمة (بالمشاركة أو بدونها)؛
- مهارة التعامل مع المشاعر السلبية؛
- مهارة إزالة أو تخفيف المقاومة؛
- مهارة إقامة العلاقة المهنية التي تشكل ارتباطا عاطفيا وعقليا هادفا تتفاعل فيها مشاعر وأفكار كل من صاحب الحالة والأخصائي الاجتماعي؛
- مهارة المحافظة على السرية والخصوصية؛
- مهارة استشارة القدرات سواء باستشارة قدرات مستخدمة عن طريق التعزيز أو استثارة القدرات المعطلة وغير المدركة؛
- مهارة المساعدة في اتخاذ القرارات مع الحرص على عدم اتخاذ القرار الخاص بحالة المتعاملين معهم نيابة عنهم؛
- مهارة التقويم.

### 3-3- السيرة التاريخية لمهنة العمل الاجتماعي

يرتبط العمل الاجتماعي بالتاريخ الإنساني ويتمتع بتاريخه العريق في النهوض بالمجتمع ومحاربة الفقر والمشكلات التي تنجم عنه. ونتيجة لذلك، فإن العمل الاجتماعي كان مرتبطاً إلى حد كبير بفكرة العمل الخيري والتطوعي، ولكن أصبح التعامل معه اليوم من منظور أشمل وأوسع. ولقد شهد العمل الاجتماعي عدة تغيرات وتطورات في مفهومه ووسائله ومراكزه، وذلك بفعل التغيرات التي تحدث في الاحتياجات الاجتماعية، فبعد أن كان الهدف الأساسي هو تقديم الرعاية والخدمة للمجتمع وفئاته، أصبح الهدف الآن تغيير وتنمية المجتمع، وبالطبع يتوقف نجاح تحقيق الهدف على صدق وجدية العمل الاجتماعي وعلى رغبة المجتمع في إحداث التغيير والتنمية. ومن الملاحظ أن العمل الاجتماعي بات يعتبر أحد الركائز الأساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية ومعيّاراً لقياس مستوى الرقي الاجتماعي للأفراد.

وقد وصل العمل الاجتماعي إلى هذا المستوى بعد أن مر بعدة تطورات عبر سنوات عديدة بدأت بمرحلة عفوية امتدت إلى نهاية القرن الثامن عشر والتي تمثلت في ممارسة هذه الخدمة الاجتماعية من قبل جميع شرائح المجتمع بدون أن يكون هناك مرجعية لهذا العمل. وعلى الرغم من أن العمل الاجتماعي كان سائداً في المجتمعات الإنسانية منذ القدم، فإن ممارسته باعتباره مهنة تستند إلى حد ما على أساس علمي وتركز على تحقيق أهداف محددة، بدأت في ق 19 في أول الأمر في إنجلترا ثم الولايات المتحدة الأمريكية بدافع من الثورة الصناعية التي شكلت قفزة حضارية تمخض عنها العديد من المشكلات الاجتماعية نتجت عن النزوح الريفي إلى المدن وحملت هجرة واسعة النطاق، فتفاقمت المشاكل الصحية والاجتماعية والتي كانت متزامنة والثورات العلمية والتكنولوجية والصناعية كذلك التي تمخض عنها بزوغ النظام الرأسمالي في ق 19، إذ أن التحولات والديناميكية الاجتماعية المتسارعة التي صاحبت هذا النظام الاقتصادي والمعيشي كان من الضروري لها أن تجد قنوات للإعانة الاجتماعية تتدارك بها ما خلفه شبح التحولات هذه، إذ آن تفشي ظاهرة البطالة والفقر والحاجة مع دخول المكثنة واستنزاف طاقات الطبقة العاملة وهدر حقوقها زاد من تفاقم المشاكل الاجتماعية التي تطلبت نشوء حركات احتجاجية منددة بالوضع وفي الوقت نفسه نشوء حركات اجتماعية تسعى لخدمة المجتمع ومد يد العون لكل المحتاجين، هذا الوضع سمح بظهور العديد من الجمعيات ذات الطابع الخيري، وهي النقطة التي جعلنا نقر أن العمل الاجتماعي كان في بدايته عملاً تطوعياً غير هادف

لتحقيق الربح المادي، إلى أن ظهرت الخدمات الجديدة بمفهوم عملي وعلمي يستند على مبدأ المساعدة والرعاية، وتطور هذا المبدأ إلى أن أصبح أسلوباً ومن ثم إلى أساليب علمية في العمل مع الجماعة والمجتمع حتى أصبحت مهنة العمل الاجتماعي اليوم تتمتع بجسد مهني على مستوى من المهارة والنزاهة والكفاءة، فزاد عدد المؤسسات التعليمية التي بدأت في تقديم برامج للعمل الاجتماعي.

ومروراً بسنوات تأسيس العمل الاجتماعي كمهنة والتي اطلعت بها (ماري ريتشموند) وهي المشرفة على جمعية الإحسان بإحدى الولايات الأمريكية ولتبدأ أول دورة تدريبية في هذا المجال عام 1889، ثم "لتضع كتابها (التشخيص الاجتماعي) عام 1917 والتي حددت فيه الإطار العام والأهداف والأساليب لأحد روافد مهنة العمل الاجتماعي المتمثل بخدمة الفرد، وهو ما شكل الوعاء المهني لهذه المهنة والتي عكست آرائها وخبراتها النظرية والميدانية في مجال العمل الاجتماعي وخاصة في المجال المدرسي والطبي والأسري. أما طريقة العمل مع الجماعات فقد ظهرت بدايتها على يد (جريس كويل) التي كانت أول من درس مساق العمل مع الجماعة وقد تبلورت أفكارها حول السلوك الإنساني في الجماعات وقيادتها في كتابها (العملية الاجتماعية في الجماعات الرسمية) وتمت المصادقة بعدها على طريقة العمل مع الجماعات في المؤتمر القومي للعمل الاجتماعي عام 1935 لتظهر في عام 1936 الجمعية القومية الأمريكية لأخصائيي العمل مع الجماعة. أما طريقة العمل مع المجتمع أو كما تسمى في بعض المراجع بطريقة تنظيم المجتمع فقد تمخضت من خلال الطريقتين السابقتين (الأفراد والجماعات) فقد ظهرت بداياتها في المملكة المتحدة ومن ثم في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قدم (روبرت لين) عام 1939 للمؤتمر القومي للعمل الاجتماعي تقريراً مفصلاً عن ممارسة هذه الطريقة من خلال المؤسسات المتخصصة حيث تم الاعتراف بها وبمناهجها الأساسية عام 1946".

وعند منتصف القرن العشرين وتحديداً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي خلفت العديد من القتلة والمعطوبين والمحتاجين، أصبح الوضع الاجتماعي لأغلب البلدان كارثياً ومتأزماً إلى حد كبير، لتظهر الحاجة الملحة لمنظمات وهيئات للخدمة الاجتماعية برزت بشكل كبير مع تأسيس عصبة الأمم المتحدة - منظمة الأمم المتحدة حالياً - منها من كان تابعاً لهذه الهيئة الدولية الحكومية و منها من اتخذ صفة منظمات مدنية غير حكومية ، ومع تطور العالم المعاصر وما صاحبه من تحولات عميقة ، اتجه العمل الاجتماعي من طابعه الخيري إلى طابع احترافي، إذ أصبح مهنة

مكفولة قانونيا ، بل وأصبح لزاما على الدول والحكومات خلق مناصب شغل في هذا الميدان وتأسيس معاهد ومؤسسات للتكوين والتأطير في مجال العمل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بأول طريقة لمهنة العمل الاجتماعي وهي طريقة العمل مع الفرد أو كما يطلق عليها "طريقة خدمة الفرد" فقد مرت بسيرورة تاريخية مثلها في ذلك مثل بقية الطرق التي أتت فيما بعد قبل أن تتبلور في صورتها النهائية والتي سوف نتوسع في كل واحدة منها على حده بصفة تتابعية طبقا لترتيبها الزمني في الظهور بطريقة تفصيلية حسب العرض التالي:

بداية كان المتطوعون القائمون على جمعيات تنظيف الإحسان خلال الربع الأخير من ق 19 يهتمون بمظاهر البؤس وانخفاض الروح المعنوية التي سادت بين العمال من ذوي الأجور الضئيلة، والمرضى، والعاطلين في المدن الصناعية الكبرى، تستند إلى تفوقهم الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، والذين كانوا يرون بأن اضطراب حياة الفرد ترجع إلى خطأ معين في سلوكهم وسوء تنشئته الاجتماعية. وفي هذا الإطار من حركة تنظيم الإحسان كان "الزائر الصديق هو بمثابة السلف الطبيعي آنذاك للأخصائي الاجتماعي في الوقت الراهن".

وقد كانت هذه هي القاعدة الأخلاقية والاجتماعية التي استندت عليها خدمة الفرد، حيث ثم التوصل إلى أن الفقر مثلا لا يكون دائما وفي جميع الحالات عيبا خلقيا في الفقير نفسه بل يمكن أن ترجع المشكلة إلى الظروف والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها. وهذه النظرة المتقدمة وحدث من يفسرها نتيجة الدراسات الميدانية التي خلصت إلى ما يطلق عليه بمدرسة حتمية البيئة في علوم الأنثروبولوجيا، والتي تمخض عليها العديد من التوصيات، والتي أصبحت موضع تنفيذ من قبل جمعيات الإحسان آنذاك والتي "بدأت عام 1880 والتي كانت بمثابة محاولة مبكرة للوصول إلى درجة من التحكم العقلاني في الرعاية الاجتماعية والتي كانت تعتمد على أساس في محاولة المجتمع لمساعدة الأفراد على التكيف مع المواقف الاجتماعية". حيث تم إصدار التشريعات الاجتماعية لتحسين حالة الإسكان، والعمل على إزالة الأحياء المتداعية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية والعلاج من مرض الدرن الذي ينتشر بين الطبقات الفقيرة. كما وقامت بعض الجمعيات بإنشاء مكاتب العمل، وتقديم القروض، ومراكز تأهيل المعوقين، ومراكز المكفوفين، والصم البكم، وذوي العاهات، كما وقامت جمعيات تنظيم الإحسان بالدعوة إلى إنشاء محاكم خاصة بالأحداث، وغير ذلك من مؤسسات وخدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية.

لكن وعلى الرغم من إجراءات الإصلاح الاجتماعي والتي أدت إلى تحسين الأحوال المعيشية في جوانب متعددة من حياة الفقراء إلا أن كثيرا من الأسر ظلت تعاني من نتائج الفقر والفاقة.

قام المتطوعون في إطار هذه الجمعيات بالمناداة بضرورة التعمق أكثر في دراسة سلوك الأفراد والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، فطالبوا بتنظيم دورات تدريبية في ممارسة العمل الاجتماعي. وبدأت هذه الدورات عام 1893 وقادتها "آن داوسى" (Anne Dawsy). ثم قامت بعد ذلك "ماري ريتشموند" (Mary Richmond) في عام 1897 بوضع خطة تشمل مقررات دراسية منظمة لإعداد الأخصائيين الاجتماعيين، وبدأت هذه الدراسة في نيويورك عام 1898 وبذلك تأكد تصديق المجتمع واعترافه بالحاجة إلى متخصصين لممارسة العمل الاجتماعي، وتم بهذا استبدال المتطوعين بالأخصائيين الاجتماعيين.

وبعدها عام 1911 عرف "بورتر لي" (Porter Lee) عميد مدرسة العمل الاجتماعي بنيويورك بطريقة العمل مع الفرد بأنها يجب أن تعمل مع الفرد وليس من أجله، إلا أن هذه الطريقة آنذاك كان يسودها الاتجاه الأبوي، فالفرد لا بد وأن يترك في تشكيل حياته الشخصية ويتمتع بحرية اتخاذ قراراته بنفسه لا أن تفرض عليه وصاية تسلبه حريته وحقوقه الإنسانية بسبب حاجته إلى المساعدة.

وفي سنة 1917 قامت ماري ريتشموند بشرح طريقة العمل مع الفرد في كتابها "التشخيص الاجتماعي"، حيث أرست فيه دعائم العمليات التقليدية المبكرة لخدمة الفرد، وكانت ترى بأن المشكلة التي يعانيها الفرد هي خارجية في جوهرها، اجتماعية أو اقتصادية، كما واعتبرت أن الأسرة وأساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تمارسها تمثل بؤرة المشكلات التي يعاني منها الفرد.

ومن ثمة تخلت مؤسسات الرعاية الاجتماعية آنذاك عن عرض المعلومات والحقائق التي تسفر عنها الدراسة الاجتماعية على اللجان التي كانت تتولى مسؤوليات اتخاذ القرارات الخاصة بنوعية وطبيعة العلاج، وكلف الأخصائي الاجتماعي بهذا وأصبح هو من يحسم في خطة العلاج وكيفية تقديم المساعدة لمن يحتاج إليها، وذلك باتباع جملة من المراحل والخطوات قدمتها "ريتشموند" نعرضها وفق التسلسل التالي:

- القيام بدراسة موضوعية للحقائق والمعلومات التي تتصل بحياة الفرد؛
- بناء التشخيص الاجتماعي السليم الذي يعتمد على تحليل الحقائق وتفسيرها لفهم الأسباب التي تسبب مشكلة الفرد الاجتماعية والذاتية على حد سواء؛

-وضع خطة العلاج التي كانت تركز آنذاك على البيئة وذلك بمحاولة إجراء تعديلات خارجية في البيئة مثل تحسين ظروف المعيشة وتوفير العمل والتدريب حتى يمكن التغلب على المشكلات التي يعانيها الفرد.

وفي أواخر عام 1930 تخلصت خدمة الفرد من الأساليب المتطرفة التي التزمت بها في مراحل تطورها: كالسيطرة والوصاية، أو السلبية في العلاقة بين المستفيد. وأما طريقة العمل مع الجماعة أو كما يطلق عليها "طريقة خدمة الجماعة" فقد ظهرت هذه الطريقة من خلال بداياتها الأولى على يد "بريس كويل" التي كانت أول من درس مساق العمل مع الجماعة في جامعة (دمستريزرغف) وقد تبلورت أفكارها حول السلوك الإنساني في الجماعات وقيادتها في كتابها (العملية الاجتماعية في الجماعات الرسمية). ولقد صادق بعدها المؤتمر القومي للعمل الاجتماعي عام 1935 على هذه الطريقة لتظهر في العام الموالي (1936) الجمعية القومية الأمريكية لأخصائيي العمل مع الجماعة.

وبالرجوع إلى التاريخ فقد بدأ العمل مع الجماعات بظهور حركة المحلات في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية للاستفادة من الجماعة في تعديل اتجاهات الفرد وتحقيق نموه. إلا أن مثل هذا النوع من النشاط لم يعتبر جزءا من عمليات العمل الاجتماعي إلا في منتصف ق20.

فقد كانت ممارسة العمل مع الجماعات تتم في البداية أثناء النشاط الترويحي، وخلال مناقشات الجماعة، والمباريات والألعاب الرياضية والألعاب الجماعية والمهرجانات. حيث ارتبطت في المجتمعات الغربية بالخدمات الدينية، ثم انتقلت بعد ذلك وبفضل جهود حركة المحلات إلى فصول تعليم الكبار خلال مناقشة الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية وممارسة الهوايات، إلى جانب استخدامها مع صغار الأطفال في دور الحضانة ورياض الأطفال.

وقد بدأت بعدها الجمعيات ذات الصبغة الدينية في إنجلترا سنة 1844 وكانت تهدف إلى إعادة شباب المدن إلى التمسك بالقيم الدينية السليمة وممارسة أساليب الحياة الدينية الظاهرة، وبهذا تكونت أول جمعية لشبان المسيحية في العالم على يد "جورج ويليامز". وقد أثار نجاح الجمعية في لندن اهتمام الأمريكيين وانتقلت فكرتها وأغراضها إلى كثير من المدن الأمريكية حيث "قام أحد الضباط التابع للبحرية الأمريكية بتكوين أول جمعية للشباب في مدينة بوسط عام 1851". وكان من بين أهدافها آنذاك تنمية الجوانب الروحية والعقلية للشباب، وإنشاء وحدات سكنية زهيدة الإيجار لاستفادة هذه الفئة من الشباب الذين كانوا ينتقلون إلى المدن الكبرى

سعيًا وراء العمل. كما اهتمت هذه الجمعيات الدينية بأندية الصبيان الفقراء لتوفير فرص النشاط أمامهم، بممارسة الألعاب والمباريات المختلفة، والهوايات الفنية وذلك لحمايتهم من أوقات الفراغ وحمايتهم من الانحراف أو المخاطر التي تنتشر في شوارع المدن، وكان ذلك عام 1860 أين أنشأت أول أندية الصبيان في مدينة هارتفورد بالولايات المتحدة على يد جماعة من السيدات. وتلى ذلك إنشاء أول جمعية للشباب المسيحية في مدينة بوسطن عام 1866 والتي استهدفت توفير المساكن الصحية للشباب والفتيات اللاتي ينزحن إلى المدن بأسعار زهيدة وبالمواصفات الصحية المناسبة.

وكان من آثار انتشار الصناعات الحديثة في المدن الكبرى هجرة أعداد كبيرة من العمال وأسرهم إلى هذه المراكز الصناعية فاستقروا في أحياء مزدحمة ومساكن قديمة، فجاءت جهود رواد حركة المحلات الاجتماعية في الولايات المتحدة مساهمة بشكل فعال في احتواء هذه الأوضاع المزرية التي لم تفرز سوى قيم تربوية وثقافية هابطة يسود في جوانبها الفقر والمرض والجهل. حيث تمثل الغرض من هذه المراكز الاجتماعية تحسين الظروف الاجتماعية والصحية لهذه الفئات الفقيرة وذلك باستثمار الطاقات الدينية والتعليمية وتقديم المشورة والتوجيه. وهذه المراكز لم تكن لتؤمن بجهود جمعيات تنظيم الإحسان لتحقيق هذه الأغراض مجتمعة على اعتبار أن نشاطها ينصرف نحو التدريب والتشغيل وتوفير المساعدات المادية والطبية، في حين اهتمت المحلات الاجتماعية بالجهود التربوية والتعليمية، وتنمية الشعور باحترام الذات بين الفئات الفقيرة، والعمل على تعميق القيم الديمقراطية والمساواة وتقدير الكرامة الإنسانية. وهذا ما تحقق من خلال جهود رواد المحلات الاجتماعية وتم توفير الفرص المتكافئة للفقراء وإزالة التمييز العنصري بسبب اللون أو الدين أو الجنس أو الجنسية.

وفي هذا الإطار تم تنظيم برامج لتعريف الوافدين بالبيئة الجديدة ومساعدتهم على تفهم المعايير الأخلاقية، والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، من خلال جماعات المناقشة في فصول تعليم الكبار، وتنمية القدرات الابتكارية خلال البرامج الفنية والصناعية وجماعات التمثيل والأدب.

وفي عام 1910 "تكونت أول جمعية كشفية تهدف إلى تدريب الصغار على الطاعة والنظام حتى تتم شخصياتهم ويستطيعون بالتالي الاعتماد على أنفسهم في المواقف المختلفة وتدريبهم على ضبط النفس واحترام الوقت والعمل وتوفير أوجه الرعاية الصحية والبدنية لهم".

وأما فيما يتعلق بطريقة تنظيم المجتمع فترجع مفاهيمها الأساسية إلى جمعيات تنظيم الإحسان التي كانت منتشرة في القرن 19، والتي من خلال اهتمامها بتأهيل الأفراد والأسر وتقديم المساعدات لهم تبين لها أهمية التعاون والتنسيق بين مختلف الخدمات التي تقدمها مؤسسات الرعاية الاجتماعية المتعددة. كما وانتقدت في ذات السياق المساعدات العشوائية وغير المنظمة والتي لا تتفق مع حاجات الفرد الفعلية إلى جانب تكرار الخدمات وازدواج الجهود. وقد كانت الحاجة إلى وضع حد لمشكلة الفقر والتخفيف من آثاره هي المحور الذي أدى إلى ظهور تنظيم المجتمع كعملية من عمليات العمل الاجتماعي وسعت بذلك نحو إيجاد تعاون وثيق وأكد بين المؤسسات المختلفة التي تعمل في مجال إشباع الحاجات الاجتماعية. كما وظهر في نفس الوقت الاهتمام بمشكلات المجتمع كذلك في جهود حركات الإصلاح بسبب كثافة المشكلات الاجتماعية آنذاك في المدن والمراكز الصناعية الكبرى، فكانت الدعوة إلى مكافحة الدرن والأمراض المعدية ونشر برامج الصحة العامة، وإنشاء المساكن للطبقات الفقيرة، وحماية الأحداث من الانحراف والجريمة وكذا الاهتمام بنشر التعليم وإعطائه الأسبقية في مجالات الإصلاح.

وقد نجح رواد جمعيات تنظيم الإحسان في الفترة ما بين 1908 و1915 في إصدار كثير من التشريعات وإنشاء مراكز التدريب ودور الحضانة وأندية الصبيان والشباب وغيرها، كما ونجحوا في إنشاء مجالس لتنسيق الخدمات الاجتماعية في بعض المدن وصناديق التمويل المشترك للمساعدة في تمويل مؤسسات الرعاية الاجتماعي، ووحدات تبادل المعلومات بين مختلف المؤسسات لتنظيم عملية المساعدات قصد رفع مستوى الأداء.

واتجهت بعد ذلك الهيئات التي تولت التنسيق والتنظيم بعد تراكم المعلومات لديها حول مختلف المشكلات إلى عمليات التخطيط لتوفير الرعاية الاجتماعية في بعض المناطق التي تفتقر لذلك أو العناية ببعض الفئات التي تبين حاجاتها الشديدة إلى خدمات أكثر مما يوفره المجتمع واتجه بذلك العمل نحو إحداث الموازنة بين الموارد والاحتياجات. وهكذا زاد الاهتمام بالبحوث الاجتماعية والاعتماد على لغة الأرقام والحقائق الميدانية للتعرف على طبيعة الاحتياجات وحجمها وتصنيفاتها والموارد والخدمات المقدمة. وتوالى البحوث بعد ذلك لتشمل ميادين مختلفة من بينها ساعات العمل، الأجور، إصابات العمل، المستوى الصحي، نظام الضرائب، الانحراف

والجريمة، الكوارث، الترويح وشغل وقت الفراغ، مشكلات المرأة العاملة، البطالة وغيرها.

ومع الوقت شعر العاملون في هيئات التنسيق والتنظيم بالحاجة إلى فهم أعمق لسلوك الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية، فأدركوا أن النهوض الفعلي بالمجتمع وتحقيق رقيه وتقدمه لا يتوقف على مجرد توفير التعاون بين المؤسسات أو إضافة بعض الخدمات، ولا عن طريق تحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات، بل يتم تنظيم المجتمع عن طريق تنظيم العلاقات الاجتماعية وإدماج أفراد المجتمع في وحدة عضوية متكاملة تتحرك بتخطيط علمي محكم لتحقيق الأهداف الاجتماعية التي تؤدي إلى تحقيق رفاهية المجتمع؛ وهو الأساس الذي قامت وتقوم عليه طريقة تنظيم المجتمع. فمع بداية 1960 حدث ازدهار في مجال الرعاية الاجتماعية وأصبح العمل الاجتماعي مهنة بارزة كما أصبح التخطيط الاجتماعي يحتل أهمية في المهنة وأصبح ينظر إلى تنظيم المجتمع والتخطيط الاجتماعي على أنهما طريقة واحدة.

#### 4- مهنة العمل الاجتماعي الوسيلة الأنجع لنجاح سياسة الدفاع الاجتماعي

##### 4-1- دور الرعاية (مؤسسات الإصلاح)

ينطلق أساس عمل دور الرعاية في إطار مهنة العمل الاجتماعي من فكرة رئيسية مفادها أن انحراف عدد كبير من الأفراد يعوق سلامة المجتمع وقوته وأمنه لأنهم يشكلون جملة وتفصيلا جزءا مفقودا من القوى البشرية السوية خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأحداث. فحدث اليوم ربما هو مجرم الغد إذا لم تقدم له المساعدة اللازمة والعناية الفائقة والاهتمام الكبير لانتشاله من الظروف التي يعيش فيها والتي تفرض عليه نوعا من الضغوطات والمؤثرات وذلك حماية له قبل الانزلاق في مسالك الجريمة أو انحراف الكبار.

وعموما يمكن إدراج مراحل وإجراءات معاملة الأحداث المنحرفين من خلال العرض التالي:

- الحدث وشرطة الأحداث: فمع زيادة اهتمام المجتمعات بالطفولة وتغيير النظرة في معاملة المذنبين الصغار أدخلت كثير من الدول شرطة الأحداث وهي قوة من رجال الشرطة المدربين للتعامل مع الأحداث ورعايتهم وتعمل بأحد الإجراءات التالية:

- البراءة للحدث لعدم ثبوت الأدلة أو لأن التهمة تافهة؛

- إيداع الحدث مركز الاستقبال لمدة محددة على ذمة التحقيق وذلك في حال كانت التهمة من النوع الذي يوقعه تحت طائلة القانون حيث يقوم الأشخاص الاجتماعيين باستقبال الحدث والعمل على إزاحة مخاوفه مع إعادة الثقة والطمأنينة إلى نفسه مع بحث حالته ودراسة شخصيته وظروفه البيئية.

- **الحدث ونيابة الأحداث:** تعتبر نيابة الأحداث بمثابة المرحلة القضائية الأولى التي تتعامل مع الحدث المنحرف وقد تأخذ النيابة بأحد الإجراءات التالية:

- تسليم الحدث لأسرته مع إنذار متولي أمره كتابة لمراقبة حسن سيره وسلوك مستقبلًا؛

- إيداع الحدث بدار الملاحظة للحجز المؤقت لحين تقديمه للمحاكمة وعادة يكون هذا إذا ما قبض على الحدث في حالات التعرض للانحراف مرة ثانية. ويكون الهدف من حجز الحدث المنحرف بدار الملاحظة لحمايته من الاختلاط بالمجرمين والمنحرفين الكبار، ويتم مع ذلك فحصه جسميا ليعالج في حال ثبوت معاناته من الأمراض كما تدرس شخصيته وسلوكه، ليقوم الأشخاص بعدها بإعداد تقرير مفصل عن الحدث أثناء تواجده بهذه الدار.

- **الحدث ومحكمة الأحداث:** إن وظيفة وفلسفة هذه المحكمة ليست إدانة الحدث وإنما الوقاية والعلاج، حيث يأخذ القاضي بجملة من التدابير والإجراءات كالتوبيخ والتسليم والإلحاق بالتدريب المهني والإلزام بواجبات معينة وكذا الاختبار والمراقبة الاجتماعية وأخيرا الإيداع المؤسسي إما بإحدى مؤسسات أو دور الرعاية الاجتماعية أو الإيداع في مؤسسة للتأهيل المهني.

فلأخصائي الاجتماعي دور أساسي في "إصلاح اعوجاج الأحداث وإعادتهم إلى جادة الصواب أصحاء نفسيا واجتماعيا... حيث يتولى تجزئة الأهداف الشاملة والكلية إلى أهداف جزئية يسهل إعطاؤها على جرعات فعالة، الأمر الذي يتوقف على مهارته وقدرته على معرفة حالات الأفراد واهتماماتهم ومدى تجاوبهم..."

ونضيف في هذا الصدد بأن "دور مؤسسات الإصلاح والرعاية الاجتماعية لا يتعدى كونه تهيئة للمناخ المناسب للأحداث المنحرفين من كافة النواحي وليس المقصود منها انتزاع الحدث من أسرته وبيئته الأصلية لمعاقبته بقدر ما هو توفير أسباب النمو النفسي والعقلي والجسمي في بيئة بديلة صالحة مؤقتة".

## 2-4- السجون

تعتبر مهنة العمل الاجتماعي في مجال السجون إحدى "الركائز الأساسية المعاصرة في تنفيذ البرنامج العلاجي التأهيلي للسجناء أو المسجونين، وذلك لما لها من دور فعال في مساعدة السجن على مواجهة ما قد يعانيه من مشكلات أسرية كانت أو نفسية أو اجتماعية، حتى تهدأ نفسه وتثمر معه أساليب المعاملة التأهيلية المختلفة في تقويمه وتهذيبه، هذا إضافة إلى تزويده بكافة الأسلحة المعنوية الكفيلة باندماجه في المجتمع بعد الإفراج عنه".

تعد مهنة العمل الاجتماعي في شقها الطبي والعلاجي من أهم المبادئ الأساسية المتفق عليها لمعاملة السجناء حسب ميثاق الأمم المتحدة سواء كانوا موقوفين أو محكومين. وقد بدأ العمل بهذا المشروع منذ سنة 1929 عن طريق اللجنة الدولية للعقاب والتي كانت من أبرز مهامها صياغة المبادئ الدولية العامة لمعاملة هؤلاء وقد بذلت في هذا الإطار جهودا كبيرة كللت بالنجاح المشهود لها سنة 1955 والتي تم اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة بجنيف في نفس السنة كما واعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1975.

ولعل من أهم هذه القواعد التي جاءت بها في إطار معاملة السجناء ما تعلق بمشاكل السجن داخل السجن كالشعور بالتحقير الاجتماعي والشعور بتخلي المجتمع عنه والعزلة والاغتراب عن الواقع الاجتماعي. ونضيف في هذا الإطار بأن الرعاية الاجتماعية أو الطبية المقدمة في هذا السياق لهؤلاء السجناء لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤدي ثمارها إلا إذا تحقق ما يلي:

قناعة تامة بالدور الإصلاحي التهذيبي والتقويمي للسجون وبإمكانية إصلاح المذنبين؛

إصلاح علاجي تقويمي احترافي عن طريق برامج مدروسة علميا وجادة ومناسبة للإصلاح ولأهيل السجناء داخل وخارج السجن؛

الاعتماد على منهج الفردية في العلاج والإصلاح والتأهيل والمتابعة الفعلية لكل حالة؛  
تكامل الجهود في الإصلاح والتأهيل والخدمات في السجن وخارجه وتبني سياسة الرعاية اللاحقة والمتابعة الجادة.

من هذا المنطلق أصبح ينظر إلى السجن كمؤسسة اجتماعية تعمل على تقويم الانحراف وإعادة السجنين إلى مجتمعه بعد الإفراج عنه، لأنه يحتاج إلى من يعيد تكيفه مع نفسه ومع مجتمعه. لذلك جاءت مهنة العمل الاجتماعي في هذا المجال لتهتم بالمسجونين أو بالسجناء أو بالنزلاء لتقوم بتأهيلهم والاهتمام بهم ومساعدتهم ماديا واجتماعيا وحتى نفسيا ومتابعتهم حتى يتحقق استقرارهم النفسي والأسري والاجتماعي والاقتصادي على حد سواء. فمهنة العمل الاجتماعي هي التي تجعل من العقوبة فرصة سانحة للسجين وتكون مدتها بمثابة وقت كاف للتفكير في المستقبل وكيف يمكن له أن يجعل منها فرصة للتعليم والنمو بصورة تسمح بتقدير قيمة الحياة وقيمة الحرية في حد ذاتها وفرصة سوية في تحقيق كل ما غفل عنه سابقا لكن بطرق مشروعة؛ فيسعى من خلال هذا إلى معرفة ما له من حقوق وما عليه من واجبات اتجاه نفسه واتجاه مجتمعه، بما له من طاقات وقوة فاعلة ومؤثرة تساعد على الإصلاح وإعادة التوازن النفسي والاجتماعي عن طريق إعادة الثقة بالنفس وتغيير الشخصية بدافع ذاتي عندما ينمو الإحساس والشعور بأن هناك من يرباه ويهتم لحاله ووضعيته أكثر من اهتمامه بالجريمة في حد ذاتها.

وفي هذه الحالة يظهر بجلاء دور الأخصائي الاجتماعي في السجن بحكمته ونزاهته وكفاءته وحنكته العلمية وواجبه العملي الذي يمله عليه الميثاق الأخلاقي الخاص بمهنة العمل الاجتماعي في مجال الانحراف والجريمة، وذلك بالتركيز على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- تركيز الجهود على السجنين كفرد وتزويده بكافة الأسلحة المعنوية والمهنية الكفيلة بنجاحه في الحياة بعد الإفراج عنه؛

- تحويل السجن من مكان للكبت والحرمان وجعله مؤسسة ذات أهداف تربوية علاجية؛

- استغلال جميع الإمكانيات داخل السجن وتجنيد الإمكانيات البيئية لتحقيق الهدفين السابقين.

### خاتمة

نشير في هذا المقام، إلى ضرورة تمكين مهنة العمل الاجتماعي من بلوغ الأهداف المسطرة في إطار الرعاية والتخطيط الاجتماعي للتنمية بكافة جوانبها. فالحديث عن العمل الاجتماعي يرتبط أساساً بالواقع الاجتماعي أولاً ثم بالعنصر البشري المستهدف من خلال العمل الاجتماعي ثانياً؛ وهذا الارتباط لم يأت من العدم

وليس وليد الساعة، أو نتيجة تنظيرات فكرية معاصرة، بقدر ما هو منهج أصيل في ثقافة المجتمع. ومنشأ هذا الارتباط يرجع بالأساس إلى مجموعة من العوامل، منها طبيعة الإنسان الاستخلافية وكذا استحالة استقالة البشر عن بعضهم البعض، وكثرة احتياجاتهم وافتقارهم إلى غيرهم لسد حاجياتهم؛ ومنها أيضا تفاوت الناس في درجات الفقر والغنى ودرجات المرض ودرجات الموهبة وغيرها من المسلمات الأخرى.

وإن تزايد الاهتمام بالعمل الاجتماعي بين الأمم ارتبط بتزايد نهضتها ورفيها. فكلما ارتقت الأمة وارتفع شأنها تزايد اهتمامها بدفع مسيرة العمل الاجتماعي لخدمة ورعاية أفرادها ومن تم تزايد تأكيد تلك الأمم على أهمية العلاج المرتبط بالعمل الاجتماعي لما يحققه هذا العمل الاجتماعي من فاعلية وكفاءة. فالعمل الاجتماعي مجالاته عديدة وشاملة لكل ميادين الحياة الاجتماعية: الشباب، في المجال التعليمي، المجال الطبي والصحي، الأسرة، رعاية المسنين، الفئات الخاصة، المنحرفين، الجريمة، الموهوبين، الصناعة، الإدارة، تخطيط المدن، في المجال البيئي والمشكلات البيئية، السياسة الاجتماعية وغيرها... مجالات بالرغم من استقلاليتها واختصاصاتها إلا أنها تستقي تكاملها من خلال طرق العمل الاجتماعي الثلاث (الفرد، الجماعة، المجتمع) والتي تتكرر في كل مجال من المجالات وتكرر معها المداخل (العلاجي، الوقائي، التنموي) كما وتكرر معها نفس المبادئ والمهارات المطلوبة في شخص الأخصائي الاجتماعي الذي لا بد وأن يحظى باهتمام خاص وتكوين خاص وتدريب خاص لتمكينه من أداء المهام المسندة إليه في إطار الممارسة المهنية والالتزام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه والقضاء على كافة العراقيل التي من شأنها أن تقف عقبة بينه وبين أدائه الكفاء وكأقل تقدير واعتراف بتغيير التسمية من أخصائي اجتماعي إلى مهندس اجتماعي وهذا كأقل عرفان بجهوده المبذولة في هذا الإطار..

هذا إنما يدل على مدى أهمية مهنة العمل الاجتماعي في عملية التنمية الشاملة هذا من جهة، وهو بالموازاة مع هذا يمثل أحد فروع العلوم الاجتماعية التي تتضمن تطبيق النظرية الاجتماعية ومناهج البحث الاجتماعي بهدف دراسة حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات وتحسينها. وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول أن العمل الاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بباقي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى ويتحد معها كوسيلة لتحسين الظروف والأحوال الإنسانية وكذلك من أجل العمل على تغيير استجابة المجتمع للمشكلات المزمنة التي تواجهه ومدى تعامله معها بصورة فعلية وإيجابية ومصادقية تامة.

**قائمة المراجع المعتمدة**

- 1-جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص 15.
- 2-رشاد أحمد عبد اللطيف، أساسيات الدفاع الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص 67/66.
- 3-نفس المرجع، ص 69/68.
- 4-محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1987، ص 54.
- 5-فاكر الغرايبة وفيصل الغرايبة، مجالات العمل الاجتماعي وتطبيقاته، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 127.
- 6-جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، نفس المرجع، ص 19.
- 7-أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، بيروت، لبنان، 2005، ص 280.
- 8-سامية محمد جبر، علم الاجتماع العام، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص 459.
- 9-فاكر الغرايبة وفيصل الغرايبة، مرجع سابق، ص 130.
- 10-نفس المرجع، ص 129.
- 11-مصلح الصالح، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000، ص 55.
- 12-جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، مرجع سابق، ص 21.
- 13-سلوى عثمان والسيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2007، ص 12.
- 14-مصلح الصالح، مرجع سابق، ص 36.
- 15-سامية محمد جبر، علم الاجتماع العام، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص 445.
- 16-رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 54.
- 17-نفس المرجع، ص 55/54.
- 18-عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ص 343/342.
- 19-منال محمد عباس، الانحراف والجريمة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص 35.
- 20-جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، مرجع سابق، ص 26/25.
- 21-محمود حسن محمد، ممارسة خدمة الفرد، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1983، ص 18.
- 22-مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية / الاتجاهات المعاصرة، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2007، ص 298/297.
- 23-أميرة منصور يوسف علي و سلوى عثمان عباس الصديقي، الاتصال والخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 224.

- 24-عبد المحي محمود حسن صالح، مرجع سابق، ص 53.
- 25-نفس المرجع، ص 70.
- 26-نفس المرجع، ص 82.
- 27-فاكر الغرايبة وفيصل الغرايبة، مرجع سابق، ص 12.
- 28-عبد المحي محمود حسن صالح، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص 84/83.
- 29-مدحت محمد أبو النصر، مرجع سابق، ص 305/301.
- 30-جلال الدين الغزاوي، مهارات الممارسة في العمل الاجتماعي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 23/23.
- 31-نفس المرجع، ص 24.
- 32-محمود حسن محمود، ممارسة خدمة الفرد، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1982، ص 81/78.
- 33-عبد المحي محمود حسن صالح، مرجع سابق، ص 42/39.
- 34-إبراهيم عبد الهادي المليجي ومحمد محمود المهدي، العولمة وأثرها في التخطيط الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 142.
- 35-خيرى خليل الجميلي، التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية / البناء الاجتماعي للمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 170/169.
- 36-فيصل محمود الغرايبة، مهارات العمل الاجتماعي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص 11.
- 37-فاكر الغرايبة و فيصل الغرايبة، مرجع سابق، ص 12.
- 38-محمود حسن، الخدمات الاجتماعية المقارنة، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.
- 39-محمود حسن محمد، ممارسة خدمة الفرد، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1983، ص 25.
- 40-إبراهيم عبد الهادي المليجي ومحمد محمود المهدي، مرجع سابق، ص 270.
- 41-فاكر الغرايبة وفيصل الغرايبة، ص 12.
- 42-عبد المحي محمود حسن صالح، مرجع سابق، ص 68.
- 43-نفس المرجع، ص 69.
- 44-السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ص 135/128.
- 45-فهمي توفيق مقبل، العمل الاجتماعي ودوره العلاجي داخل المؤسسات الإصلاحية في المجتمع العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994، ص 121/120.
- 46-نفس المرجع، ص 119.
- 47-سلوى عثمان والسيد رمضان، مرجع سابق، ص 125.
- 48-فاكر الغرايبة وفيصل الغرايبة، مرجع سابق، ص 150/149.
- 49-سلوى عثمان والسيد رمضان، مرجع سابق، ص 126.